



توصلت رئاسة المجلس من السيد رئيس الحكومة بمراسلة يحيط فيها المجلس علما بدعوة المترشح السيد عباس الومغاري لشغل المقعد الشاغر الذي كان يشغله المرحوم إدريس قشال عن الدائرة الانتخابية المحلية مكناس-عمالة مكناس.

ومن المحكمة الدستورية توصلت رئاسة المجلس بما يلي:

- قرار رقم 17/05 يقضي...

السيد الرئيس:

السيد النائب، السيد النائب المحترم، السيد النائب المحترم.

السيدة أسماء اغلالو أمينة المجلس:

.. يقضي برفض طلب السيد يونس بنسليمان الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدة فاطمة الزهراء المنصوري في الإقتراع الذي أجري في 7 أكتوبر 2016 بالدائرة الانتخابية المحلية سيدي يوسف بن علي-عمالة مراكش؛

- القرار الثاني وهو قرار رقم 17/06 الذي يقضي برفض طلب السيدين خالد العسري وحسن قاسمي الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدين ياسين الراضي ومحمد الحفياني في الاقتراع الذي أجري في 7 أكتوبر 2016 بالدائرة الانتخابية المحلية سيدي سليمان- إقليم سيدي سليمان، شكرا لك السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، قبل إعطاء الكلمة للسيدات والسادة ممثلي الفرق، أود في البداية أن أشكر أعضاء المكتب وكذلك رؤساء الفرق على روح التوافق العالية التي طبعت تحضير هذه الجلسة. وبدون شك أن هذه الجلسة الأولى في إطار احترام مقتضيات الدستور، وكذلك مقتضيات النظام الداخلي سنعمل جميعا بنفس الروح التوافقية على تطويرها وعلى عقلنتها في الأشهر أو الأسابيع القليلة المقبلة، فأجدد شكري للجميع مرة أخرى.

محضر الجلسة العشرين

التاريخ: الثلاثاء 26 شعبان 1438 هـ (23 ماي 2017 م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وخمسة وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال والدقيقة العاشرة.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملا بمقتضيات المواد من 102 إلى 107 من النظام الداخلي. يعقد مجلس النواب الجلسة الشهرية المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة، والتي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة. وقبل الشروع في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المكتب، فلتفضل مشكورة.

السيدة أسماء اغلالو أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،



النائب السيد عبد الواحد الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في الفريق الإستقلالي كان بودنا في هاته الجلسة الدستورية المتميزة أن يكون موضوعها ما تعرفه المناطق المغربية من حراك ومن تفاعلات اجتماعية وخاصة ما تعرفه الحسيمة وتقديم الحكومة للرأي العام من خلال البرلمان، ماهي عازمة على اتخاذها من تدابير للتعاطي الإيجابي مع هذا الحراك؟ شكرا.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس ما نقوم به في إطار هذه الجلسة كان موضع توافق على مستوى المكتب، وعلى مستوى عدة اجتماعات التي ضمت رؤساء الفرق، شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، النائب عمر الزراد.

النائب السيد عمر الزراد باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

النواب والنائبات المحترمون،

السيد رئيس الحكومة، نسألكم عن إستراتيجيتكم فيما يتعلق بالآليات التي ستعتمدها حكومتكم بهدف محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة ببلادنا، شكرا.

نشرع الآن في جدول الأعمال الذي يتضمن سؤالين محوريين: الأول يتعلق بموضوع تخليق الحياة العامة، والثاني يتعلق بموضوع آفاق الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب في إفريقيا. وأعطي الكلمة الآن للفرق لطرح أسئلتها دفعة واحدة في إطار المحور الأول المتعلق بتخليق الحياة العامة في حدود دقيقة. الكلمة الآن للفرق ومجموعة الأغلبية، النائبة مريم بوجمعة.

النائبة السيدة مريم بوجمعة باسم فرق ومجموعة الأغلبية:

إذن، السيد الرئيس الحكومة،

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

لقد خصص الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى للولاية التشريعية الحالية لإصلاح الإدارة وجعلها في خدمة المواطن والإستثمار، وقد ربط هذا الخطاب ذلك بضرورة تحديد أولويات مدققة، وكذلك منهجية محددة لمباشرة هذا الإصلاح. كما أن البرنامج الحكومي أكد على ضرورة الإسراع لمباشرة إصلاح الإدارة والخدمات العمومية وتقريبها من المواطنين، وكذلك تحسين حكامه تمويل المقاولات والمؤسسات العمومية وضمان قيم النزاهة والشفافية في تدبير المال العام.

لذا نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الآليات التي ستعتمدها لتحسين علاقة الإدارة بالمواطنين، وكذلك السبل التي ستسلكونها لثمين الرأسمال البشري وتطوير آليات الحكامة والتنظيم، وترسيخ قيم النزاهة والشفافية والتي ناقشها مجلسكم...

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، النائب السيد عمر الزراد، تفضل، تفضل السيد الرئيس.



والسيدات النواب على تواصلهم المستمر وعلى تفهمهم وتسهيلهم وتيسيرهم لعقد هذه الجلسة وتنظيمها.

سأتطرق أيضا إلى موضوعين الأسئلة تتمحور حول موضوعين، الموضوع الأول مرتبط بتخليق الحياة العامة والموضوع الثاني مرتبط بإصلاح الإدارة وإن كانا موضوعين مترابطين متداخلين، ما يمكنش يكون هنا إصلاح إدارة بدون تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وما يمكنش تكون محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة بلا إصلاح الإدارة الذي هو عمود فقري لهاذ العملية ديال التخليق.

نحن نعرف جميعا أن محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة هو واحد الموضوع اهتم به المغرب مبكرا وكان هناك إهتمام كبير لكن كانت كثير من البرامج وهاذ البرامج ماشي دائما أنتجت الأهداف المتوخاة، نحن نعرف أن أول مناظرة وطنية حول محاربة الفساد سنة 1999، وهذا لا ينفي أنه كانت هناك جهود قبل ذلك، وبعد ذلك كانت جهود وكانت برامج متتالية. والسبب في أن كثيرا من البرامج ما أداتش الأكل ديالها في مجال محاربة الفساد جوج أمور في رأينا وعلى حسب التقييمات اللي كانت: أولا أن محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة هو قضية مركبة كيشارك فيها الجميع، ماشي فاعل واحد أو متدخل واحد فقط، وإيلا جا الخلل من واحد من المتدخلين كينسحب على الجميع، وبالتالي فيجب على الحكومة من جهة، وبطبيعة الحال الحكومة تتحمل المسؤولية الأولى والإدارات التابعة للحكومة والمؤسسات العمومية، ولكن أيضا منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وعموم المواطنين ووسائل الإعلام عندها دور كبير في محاربة الفساد، وفي تخليق الحياة العامة؛

السبب الثاني هو أنه ما عمرو مكانت شي إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفساد، فكانت برامج ولكن برامج قصيرة المدى، هاذ المسألة هي اللي أدت إلى أنه في الخطاب الملكي بمناسبة

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية، السيد النائب يوسف حدهم، إحدى النائبات أو أحد النواب لطرح السؤال تفضل، تفضل السيد النائب، تفضل.

النائب السيد عمر عباسي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية:

السيد رئيس الحكومة، نسائلكم في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية على ما تنوون القيام به للتصدي لإشكالية الفساد الذي كان موضوع عدة يعني وعود ولتخليق الحياة العامة؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤال المحوري الأول.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة الوزراء، وزراء منتدبين، كتاب الدولة،

والبرلمانيين والبرلمانيات المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أنا سعيد بأن نفتح جلسات الأسئلة الشهرية حول السياسات العمومية أو السياسات العامة، وأن نفتحها بهذه الجلسة المتميزة بموضوعيها أو مواضيعها ذات الأولوية بالنسبة للمغرب كمغرب وبالنسبة للحكومة أيضا. ولا بد أن أعبر عن شكري للمجلس؛ مجلس النواب وللسيد الرئيس ولجميع السادة



مقتضيات ديالها، تبنات على مشاريع: 239 مشروع تقريبا، وهاذ المشاريع تدارت ليها مدد زمنية بالتمويل ديالها إلى آخره...

هاذ الإستراتيجية هي الآن التي سنعمل على تفعيلها من خلال إخراج المرسوم لأن باقي ما بداتش الإستراتيجية التطبيق ديالها بدات جزئيا، التطبيق ديالها يحتاج إلى إخراج مرسوم اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد؛ ثانيا وضع هذه اللجنة الوطنية موضع التنفيذ وبدأ اجتماعاتها بعد المصادقة على المرسوم. دابا احنا مبرمجين هاذ المرسوم غادي نصادقو عليه بعد أسبوعين تقريبا، فالآن تقريبا شبه موجود، باقي الحوار حوله، بعد أسبوعين تقريبا غيتصادق على المرسوم، فورا بعدها غادي نبدأ عقد هذه اللجنة وسيبدأ العد العكسي في تطبيق هذه الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

بطبيعة الحال هاذ القضية كتطرح مجموعة ديال المسائل؛ أولا هناك إجراءات تمت في الولاية الماضية، وهناك إجراءات الآن يعني مستمرة، وهاذ الإجراءات مهمة جدا اللي تمت، وإن تمت قبل الإستراتيجية، ولكن ذات تأثير وغادي ترصد في مجالات إستراتيجية، وغادي دخل في مجال الإستراتيجية، مثلا كانت وزارة العدل دارت الرقم الأخضر للتبليغ عن الرشوة، واخا هو في السنة الأولى ديالو أو سنة ونصف الأولى، يا الله مكن من ضبط 29 متهم، ولكن دائما مثل هذه الأعمال في البداية ديالها طبيعي حتى الناس كلهم يتونسو بها، وحتى يتونسو بها إلخ... كايين بزاف ديال المسائل عملية، الآن سيتحول الرقم الأخضر إلى مركز للنداء غادي يوسع الخدمات ديالو وغادي يطور وغادي يمكن من ضبط القضايا ديال حالة التلبس مثلا أو غيرها، غادي يضبطها في الوقت المناسب. هناك تفاعل مع هيئات الحكامة والرقابة، هيئات الرقابة والحكامة من خلال مثلا المتابعة المتعلقة بجرائم الفساد، ويمكن نقول بأنه غير سنة 2016 وحدها كانت هناك 2992 متابعة في جرائم الفساد وجميع المسائل التي أحالها المجلس الأعلى

الذكرى 17 بعيد العرش، منذ حوالي 10 سنوات تقريبا ركز الخطاب الملكي على أهمية محاربة الفساد. يقول جلالة الملك: "إن محاربة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع، الدولة بمؤسساتها من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة وتجرير كل مظاهرها، والضرب بقوة على أيدي المفسدين، والمجتمع بكل مكوناته من خلال رفضها، وفضح ممارسيها، والتربية على الإبتعاد عنها، مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف، والقيم المغربية الأصيلة القائمة على العفة والنزاهة والكرامة"، انتهى ما ورد في خطاب جلالة الملك حول هذا الموضوع.

من هنا قامت الحكومة الماضية السابقة بفتح ورش وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، هذا هو التطور الجديد اللي وقع، وصادق على الإستراتيجية سنة 2015، في أواخر سنة 2015، هاذ المصادقة على الإستراتيجية فتح عهد جديد في مجال مكافحة الفساد، والأهم أن هاذ الإستراتيجية انبنت على التشاركية، شارك فيها جميع المتدخلين بما فيه المجتمع المدني ومختلف الإدارات والكونفدرالية العامة لمقاومة المغرب، وغيرهم وغيرها التشاركية؛

ثانيا الرؤية وجود رؤية واضحة، وهاذ الرؤية هي متوسطة المدى على 10 سنوات بمعنى خرجنا من البرامج اللي هي ديال سنتين وثلاث سنوات قصيرة المدى التي عادة في هذا النوع ديال القضايا لا تفيد؛

ثالثا، التقائية عن طريق مشاركة مختلف الجهات والإدارات باش يكون كلشي متداخل وممكن هاذ الشيء؛

رابعا، وضع آليات عملية للبرمجة والتنزيل. هاذ الإستراتيجية تبنات على ركائز اللي هي الحكامة والوقاية والزجر والتوعية والتحسيس والتربية، هاذي كلها الدعائم ديالها، كل دعامة عندها



عملية موضوعية تتواجد كتحتاج إلى تطور الوعي؛ الوعي لدى الموظف والوعي لدى المواطنين، وهذا الشيء كيطور تدريجيا من خلال تطور المجتمع المغربي، باش ما كيطور كنيوليو أقدر على هاذ الأدوات نستعملوها ويستافد منها المواطن أكثر. نحن نهدف فهاذ 5 سنوات إلى أن تصبح أغلب العمليات الإدارية مرقمنة يمكن أن يستفيد المواطن من خدماتها مباشرة عن طريق الإنترنت، وهذا المسألة غيتمكن أولا من تخفيض الإزدحام في المرافق ديال الاستقبال، غادي تخفض العلاقة بين المواطن وبين الإدارة مباشرة يقضي الأشغال ديالو في كثير من الأحيان بعيدا، ومن بين هذه العمليات المهمة هو توحيد الولوج إلى بطاقة التعريف الوطنية والسجل العدلي والسجل التجاري من قبل الإدارات، مما سيمكن من إلغاء عدد من الوثائق التي نحتاجها. دابا بطاقة التعريف الوطنية كحتاجوها في 160، 169 ربما أو أكثر عملية، ملف، غادي نديرو شي حاجة كيقول ليك جيب بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها. دابا إيلا عندنا الولوج المشترك من قبل الإدارات المختلفة إلى ملف ديال بطاقة التعريف الوطنية والسجل العدلي وغيرها... غادي نوليو، هاذ الوثائق غادي نبدأو نقصو منها، غادي يولي الموظف اللي يستلم الملف مباشرة يمكن أن يدخل إلى المعلومة إلى ملف البطاقة الوطنية وملفات أخرى. إيلا استطعنا نحققو هاذ النقلة وهذا هدف مرجو وفيه إتفاق بين القطاعات، غادي نعالجو الإشكالات ديالو التقنية في القريب العاجل، سيمكن من تحسين وولوج المواطنين إلى خدمات بشكل كبير، سيمكن من تخفيف العبء ديال التنقل حتى ديال المواطنين، سيخفف من الملفات اللي كتطلب دابا للمواطنين في عدد من الملفات اللي كيغطي، اللي بغا يدوز المبارة، اللي بغا يمشي يدوز مثلا بطاقة السياقة وغيرها كثير، غادي نخففو الملف غادي نخفضوه إلى الحد الأدنى الضروري، وهذا سيحدث ثورة في علاقة المواطن بالإدارة.

على وزارة العدل في إطار الفصل 111 من مدونة المحاكم المالية كلها تحالت على القضاء، وأيضا قامت وزارة العدل بجهد لإحالة التلقائي لعدد من القضايا مباشرة على القضاء. فأحالت أكثر من 50 أو كذا 50 قضية على القضاء، وهذا العمل غادي يترصد ويطور أكثر، فإذا هادي غير باش نقول را هناك جهود حثيثة، مهمة وأمام مجلس النواب اليوم أمام البرلمان اليوم قانونين مهمين مرتبطان بمكافحة الفساد وهما غادي يرصدو هاذ الإستراتيجية: أولا مشروع القانون المتعلق بحق الوصول الحق في الوصول إلى المعلومة؛ الثاني هو مشروع القانون القاضي بتغيير وتتميم القانون الجنائي، وهاذ مشروع القانون القاضي بتغيير وتتميم القانون الجنائي والذي يوجد في البرلمان، هو يهدف إلى ملاءمة القانون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيه تشديد العقوبات، فيه تجريم الإثراء غير المشروع ورشوة الموظف العمومي الأجنبي، في توسيع نطاق تجريم الرشوة في القطاع الخاص، في تجريم الوساطة في الرشوة والغش في الصفقات العمومية وعقود الدولة مع التنصيص على مصادرة القيمة كآلية لاسترداد المال العام وفيه مقتضيات أخرى وهذا موجود لدى المؤسسة التشريعية، إذا صودق عليه غادي يكون آلية من أهم الآليات لمكافحة الفساد.

بالنسبة..، لا بد أن أتحديث أيضا عن إصلاح الإدارة الذي هو واحد الموضوع مهم جدا ومتداخل مع الموضوع الأول، وهاذ إصلاح الإدارة فيه أيضا هناك برنامج قد عرضه السيد الوزير في مجلس حكومة وأصبح الآن معتمد، وغادي هاذ إصلاح الإدارة كيهم مختلف المحاور اللي كتهم الإدارة، وأهم ما فيها: أولا تسريع عملية الرقمنة ديال العمليات الإدارية وأنتم تعرفون بأن عملية الرقمنة ديال العمليات الإدارية مهمة، غادي تولي مزيد من الخدمات للمواطنين غتولي عن طريق الإنترنت، وهاذ الشيء كيتوسع تدريجيا وأنتم تعرفون بأن هاذ العمل هذا سواء كان عمل مكافحة الفساد أو كان عمل إصلاح الإدارة والرقمنة كايين عوائق



استمعنا لعرضكم بإمعان، ونؤكد لكم السيد الرئيس بكل صدق أن الوضع لا زال يراوح مكانه والرضى عن الذات في هاته الإشكالات المجتمعية، لا يزيد الوضع إلا تفاهما وتعقيدا.

السيد رئيس الحكومة،

كما تعلمون أن موضوع تخليق الحياة العامة هو موضوع قديم جديد، الجديد فيه هو أن حزبكم السيد رئيس الحكومة، جعل من محاربة الفساد أهم شعار له في حملته الإنتخابية وفي برامجها السياسية. موضوع تخليق الحياة العامة، السيد رئيس الحكومة، له عدة أوجه وأشكال متداخلة فيما بينها، منها ما هو متصل بالفساد الإداري، ومنها ما هو متصل بخرق القانون، ومنها على ما هو بصلة باستغلال النفوذ، ومنها ما هو مرتبط بغياب الإرادة السياسية. إن تدبير الحكومة السابقة والحالية التي تشكل الإستمرارية، لتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد لم يلمسه السيد الرئيس الحكومة، المواطن في معيشه اليومي وما تم تحقيقه هو ترديد عبارات من قبيل العفاريات والتماسيح على مسامعنا والنتيجة في الأخير هي عفا الله عن ما سلف وهي عبارة شهيرة تعكس بجلاء خيبة آمال المغاربة وخيبة الإقتصاد الوطني وانتصارا للفساد والمفسدين والتعايش معهم وتوسيع هوة اللانصاف واللاعادلة واللامساواة.

السيد رئيس الحكومة،

إن تدبيركم للشأن العام مر دون إصلاح شامل للمرفق العمومي، بحيث تم الإستسلام للبيروقراطية الإدارية وتعقد المساطر واستغلال النفوذ وترك حاجيات المواطنين تنتظر مؤجلة إلى حين. والنموذج الصارخ بالدارجة المغربية، السيد رئيس الحكومة، مواطن مغربي كيمشي للإدارة حي يرزق يطالبونه بشهادة الحياة في الوقت التي تتكلمون على الرقمنة والأمية ضاربة أطنابها في أوساط الشعب المغربي وبالأخص في البادية المغربية.

إذن هذه أهم النقاط وإن كان هناك هذا موضوع طويل، نحن نشرنا ملخص كامل لمختلف أوجه الإصلاح الذي تنوي الحكومة، وأشرت إليها في البرنامج الحكومي في مجال إصلاح الإدارة، وإن كان يمكن أن نضيف مزيد من المعلومات ومزيد من التفاصيل أثناء التعقيب بإذن الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد رئيس الحكومة. قبل فتح باب التعقيبات، اسمحوا لي أن أرحب بإسمكم جميعا بالسادة الرؤساء وأعضاء الوفود المشاركين في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية البرلمانية للفرنكفونية، جهة إفريقيا والمنعقدة ببلادنا، وعلى رأسهم السيد NDJALANDJOKO، رئيس الجمعية البرلمانية للفرنكفونية وكذلك رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.. وكذلك السيد SIDIBE، رئيس الجمعية الوطنية المالية.. والسيد RAKOTOMAMONJY، رئيس الجمعية الوطنية لمذغشقر.. والسيد Santos، رئيس الجمعية الوطنية للرأس الأخضر.. والسيد NYABENDA، رئيس الجمعية الوطنية للبوروندي. والسيد SORO، رئيس الجمعية الوطنية للكوت ديفوار.. وأخيرا Roger Nkodo Dang، رئيس برلمان عموم إفريقيا.. شكرا شكرا جزيلا.

أفتح الآن باب التعقيبات، الكلمة للسيد النائب عمر الزراد بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عمر الزراد باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



السيد رئيس الحكومة،

في إحالة الملفات على القضاء مما يعني التعامل بمنطق سياسي ضيق. فهل تخليق الحياة العامة، السيد رئيس الحكومة، مجرد مبدأ يتم استعماله لتصفية الحسابات؟ أم من أجل احترام القوانين والمساطر والشفافية في المعاملات؟ وأقول لكم السيد رئيس الحكومة، من هذا المنبر وقد انتهت العملية الانتخابية، عليكم عن تدفعوا بهذه الملفات إلى أقصى مداها ليعرف الشعب المغربي من هو الفاسد ومن هو الصالح. تخليق الحياة العامة السيد رئيس الحكومة، يتطلب من الحكومة توفير المعلومات للمواطنين والمواطن، كيف ذلك والحكومة السابقة قدمت قانونا ملؤه الاستثناءات حيث أصبحت هذه الاستثناءات هي القاعدة. فأبي محاولات قامت بها حكومتكم السابقة في ظل الاستمرارية التي يتحدثون عنها السيد رئيس الحكومة، فيما يتعلق بتخليق الحياة العامة؟ وقد كنا شهود عيان على إلغاء وزير في الحكومة السابقة لأربع صفحات عمومية بعدما استنفذت جميع المساطر وتم فتح أظرفتها، ألا يمكن اعتبار هذا فسادا واستغلالا للنفوذ وشططا في استعمال السلطة الممنوحة للوزراء. فأين نحن من مؤشر محاربة الفساد في القطاعات الحيوية ذات الصلة المباشرة بالمواطنين، وبمناخ الاقتصاد والأعمال؟ فكم من مقالة، السيد رئيس الحكومة، تعذر عليها الحصول على مستحقاتها المالية فأفلست وزج بأصحابها في السجن في الوقت الذي تقدم فريقكم بتعديل المادة 8 مكرر من مشروع قانون المالية لهذه السنة في خرق سافر للدستور والتي تجعل الدولة والجماعات الترابية تتملص من تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد محاكم المملكة بعد استيفائها قوة الشيء المقضي به بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية في الوقت الذي كان هناك مرسوم صدر في 22 يوليوز 2016 وتم العمل به في بداية السنة الحالية يلزم المرتفقين بأداء المستحقات.

ما نحاججكم به على استمرار الفساد الإداري وغياب الإصلاح هو الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالتك، من هذه القبة بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، بحيث كان خطاب صاحب الجلالة صريحا وجريئا في ملامسة الداء، لكن السيد رئيس الحكومة، لم تتفاعلوا بالجدية اللازمة فصاحب الجلالة، قال في خطابه "نتوخي النجاعة الإدارية فهي معيار للتقدم الأممي، وما دامت علاقة المواطن بالإدارة لم تتحسن فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان سيبقى ضمن دول العالم الثالث إن لم أقل الرابع أو الخامس" انتهى كلام صاحب الجلالة. ناهيك عن الأرقام والمؤشرات الوطنية والدولية الدالة على بطئكم في اتخاذ إجراءات عملية ملموسة والنموذج تقرير مؤسسة الوسيط التي هي مؤسسة وطنية.

السيد رئيس الحكومة،

لا شك أن البدايات كانت مشوقة وتابعها الشعب المغربي، وكانت البداية بالإعلان عن لائحة المستفيدين من المأذونيات والتشهير بهم. والنتيجة، السيد رئيس الحكومة، هي التطيع مع هؤلاء وغيرهم ولم نلمس أي تغيير بهذا الخصوص ولا سيما فيما يتعلق بتحرير قطاع نقل المسافرين وإلغاء الإمتيازات.

السيد رئيس الحكومة،

انتهت الولاية التشريعية التاسعة دون تنزيل مقتضيات الدستور فيما يتعلق بإصدار القوانين ذات الصلة من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة وكل المؤسسات ذات الصلة بالحكامة. خمس سنوات مرت كانت حافلة بتقارير أعدها المجلس الأعلى للحسابات تم العديد من المؤسسات العمومية والجماعات المحلية في إطار المراقبة المخولة له بمقتضى الدستور، والنتيجة هي التعاون بمنطق الإنتقائية



السيد رئيس الحكومة،

لقد خالفتكم بشكل صريح خطاب صاحب الجلالة، من هذه القبة وضربتم في العمق الضمانات الممنوحة دستوريا للمواطنين بتحقيق الأحكام القضائية. لقد قال صاحب الجلالة، من هذه القبة "فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها، وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي"، ويضيف جلالته: "كما أنه من غير المعقول ألا تقوم الإدارة حتى بتسديد ما بذمتها من ديون المقاولات الصغرى المتوسطة بدل تشجيعها ودعمها لدورها الهام في التنمية والتشغيل". فكم من مقاول، السيد رئيس الحكومة، لم تستطع الولوج بسلاسة وشفافية للصفقات العمومية، واستطاعت مواجهة تضارب المصالح واستغلال النفوذ، وكم من مواطن انتزعت أرضه لأجل المنفعة العامة، ولا زالت تتقاذفه الإدارات والمؤسسات، وكم من مواطن انتزعت عقاراته بالتحايل والتزوير في واضحة النهار إلى أن جاءت رسالة صاحب الجلالة إلى السيد وزير العدل بتاريخ 3 شتنبر 2016 حول السطو على عقارات الأجانب كاشفة للمستور بعدما وصل هذا الأمر إلى حد لا يطاق.

السيد رئيس الحكومة،

كم من إخواننا من مغاربة المهجر يقضون عطلة الصيف في الطواف بين رداهاة الإدارات العمومية، دون أن يتلقوا أجوبة واضحة عن مشاكلهم. السيد رئيس الحكومة، كم من مواطن ومواطنة اليوم في إقليم الحسيمة وإقليم الشاون وباب برد يتعرضون للابتزاز بالشكايات المجهودة، ولا أحد ينقضهم إنهم كما يقال في حالة صراح وينتظرون الهجرة الجماعية بأنهم لم يستطيعوا حتى تعبئة ملفات البكالوريا لأولادهم خوفا من متابعتهم وملاحقتهم. كيف السبيل، السيد رئيس الحكومة، لتخليق الحياة العامة وحكومتكم

السابقة والحالية ضربت مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين والمواطنين عرض الحائط حيث إقصاء الكفاءات لولوج المناصب العليا وباعتماد خيار ثلاثة فائزين وما ثبت يوما، السيد رئيس الحكومة، أن وقع الاختيار على المرتب الأول، ألا يمكن اعتبار هاذ استغلال النفوذ وشرطا في تطبيق آليات الإستحقاق وليس تخليقا للحياة العامة، ولكم في ردكم أن تصححوا إن كنا على خطأ السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

في الوقت الذي تشكوا فيه ميزانية الدولة من عجز يقدر بعشر ملايين درهم، فإن مؤشرات الفساد التي استفحلت وعمت كل مناحي الحياة تضيع على هذه الميزانية ما مجموعه عشرة وعشرين مليار درهم. بهذه المبالغ الضائعة، السيد رئيس الحكومة، بنينيو المستشفيات ونعبأوهم بالمعدات، بنينيو المدارس ونخففو الاكتظاظ، نجابو على جزء مهم وكبير من الحاجيات اللي كتعطي الفوائد ديالنا للمدن ديالنا.

السيد الرئيس:

السيد النائب انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد النائب المحترم.

النائب السيد عمر الزراد باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد رئيس الحكومة،

كان بودي أن أشير لما يقع في الحسيمة لأقول أنه لا يمكن أن يكون هذا الموضوع موضوع مزايدات، ففي الوقت الذي كان هناك الزلزال كان أبناء الحسيمة يدافعون عنها بدون مزايدات. ولهذا عليكم، السيد رئيس الحكومة أن تلتزموا في انسجام تام مع أغلبيتكم ولا تقولون ما يقال في الرباط ويكون عكسه في الحسيمة أو في تطوان وشكرا السيد الرئيس.



شكايته هذا مشكل حقيقي. وهذا يطرح السيد رئيس الحكومة، استعجالية الذهاب إلى إقرار الميثاق الوطني للتمركز الإداري لأن هاذ الميثاق ديال لا تمركز سيجعل المواطن يعالج مشاكله محليا ويعطينا واحد القيمة ديال الإدارة فعلا غاتنخرط...

السيد رئيس الحكومة:

شوية د الإنصات.

النائب السيد سليمان العمراني باسم فريق العدالة والتنمية:

.. ديال الإصلاح، السيد رئيس الحكومة، عندنا قانون تحليل القرارات الإدارية قانون مهم، وازن، مهيكل، لكن ما زلنا نعاني إلى اليوم في انتهاك حقوق تأسيس الجمعيات، وفي حق التظاهر هاذ الشي باقي مستمر والحمد لله كايين إيجابيات لا تحفى ولا ننكرها، لكن ما زال خص مجهود فهاذ الإتجاه، كايين أرقام خضراء رهن إشارة المواطن للتبليغ عن الفساد لكن بعضها لا يستجيب للمكاملة السيد رئيس الحكومة، راه عندنا انتما، كايين إجراءات مهمة جدا عبأتموها لكن الإشكال في التنفيذ وفي المتابعة. اليوم الإدارة والدولة مطلوب دير واحد المصالحة حقيقية مع المواطن ومع المجتمع، لأنه إذا نجحت السياسة في البلاد، غادي نجحو احنا كبلاد وكدولة وكمجتمع وكمواطنين.

الأمر الثاني السيد رئيس الحكومة، قيم النزاهة والشفافية والتخليق، لا يخفى اليوم أنه كايين إشكال حقيقي، عندنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إستراتيجية واعدة ممتازة عبأت من الإجراءات ومن الإمكان المالي إلى آخره... بالشيء الذي لا ينكر. ولكن اليوم التحدي السيد رئيس الحكومة، هو حسن التنفيذ والتفعيل، لأنه كايين واحد المفارقة بقدر ما نعبئ البرامج والخطط، بقدر ما نتقهقر في سلم إدراك الرشوة، كايين إشكال ما، كايين إشكال في المقاربة. في ذلك اليوم خاص الحكومة، هاديك الإجراءات التي اعتمدها يجب أن تعززها بمقاربة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السيد سليمان العمراني عن فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد سليمان العمراني باسم فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في فريق العدالة والتنمية.. إرادتكم السياسية، السيد الرئيس، وإرادة الحكومة تعلقو فوق الشك، أتم من خلال برنامجكم وبرنامج الوزارة وعزمكم على مواصلة الإصلاحات التي بدأتها الحكومة السابقة عنوان بارز ودال على الحكومة إن شاء الله سوف تمضي بدون هوادة لمحاربة الفساد وإصلاح الإدارة العمومية.

في المقابل السيد رئيس، فريق العدالة والتنمية من منطلق المساندة الراشدة والمبصرة والناصحة نقولكم السيد رئيس الحكومة، أولا في علاقة الإدارة بالمواطنين اليوم ما يزال يظهر أن هناك غياب أو ضعف الرضى ديال المواطنين عن الخدمات العمومية تعكسه تقارير متعددة تحتاج الحكومة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الإتجاه. اليوم ليست الدولة في حاجة والإدارة أن تنتظر الحراك في الحسيمة أو في غيرها لكي تتحرك لتستجيب لانتظارات وعلاج المشاكل، يجب أن تقوم الدولة والإدارة بالمبادرة وبالمقاربة الوقائية بدل العلاجية، يجب أن تبادر الإدارة للإنصات الجيد لمشاكل المواطنين هنا وهناك وأن تكون خير خادم لهذا المواطن الذي هو في قلب السياسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة،

سبة للدولة وللإدارة في حق المجتمع أن يأتي المواطن من أقصى البلاد متعبط الملفات والشكايات إلى الرباط العاصمة والحال أن هناك إدارات في المجال ينبغي أن تستقبله وأن تنتظر في



السيد الرئيس:

شكرا لكم، السيد محمد زكرياني عن فريق التجمع الدستوري..
نستمعو لبعضنا من فضلكم السيد النائب تفضل.

النائب السيد محمد زكرياني باسم فريق التجمع الدستوري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات السادة النواب المحترمون،

بداية نسجل بكل اعتزاز ما جاء في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى من هذه الولاية، من مضامين توجيهية لإصلاح الإدارة العمومية حيث وضع جلالته، أصعبه على مكامن الخلل والضعف في جهازها الإداري. كما نشم أيضا ما تضمنه البرنامج الحكومي، الذي صادقنا عليه وذلك بتخصيص محور كان للإصلاح الإداري وتعزيز قيم النزاهة وترسيخ الحكامة الجيدة. وبعدها استمعنا إلى عرض السيد رئيس الحكومة، وما بسطه على مسامعنا من إجراءات وتدابير، فإننا من موقعنا كممثلين للأمة ومدركين ما ينتظره المواطنون منا، ومن موقعنا في الأغلبية، فإننا لن نبخل عليكم السيد رئيس الحكومة، ببعض الملاحظات والإقتراحات بهدف إغناء وتسريع تفعيل هذا الورش الإصلاحية الوطني بفعالية ونجاعة، علما السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة النواب، أن تشخيص أوضاعنا الإدارية وما يشعشع في دهاليزها من سلوكات غير أخلاقية ورشوة وتعسفات على المتعاملين والمدارين وحتى التعسفات بين عناصرها وهو السبب الرئيسي في طرح هذا الموضوع.

ناجعة، ديال النفاذ القوي لهذه الإستراتيجية، اليوم خصنا نقولو بالفم المليون، المشكل اللي عندنا في بلادنا على مستوى التخليق، هو الفساد الإنتخابي، كايين حزب لا يخجل وهو الذي يعطي الدليل القاطع على الفساد الإنتخابي وعلى التحكم في البلد اللي وصلنا إلى حراك عشرين فبراير، وصلنا إلى الحسيمة وغيرها... اليوم شوية د الخجل، شوية ديال الحشومة.

اليوم المغاربة كيعرفو شكون هما العدالة والتنمية الذي ساهم، بمنطق ديال الوطنية وديال مصلحة الدولة والمجتمع وصبر في البلوكاج ديال خمسة أشهر، المواطنين كيعرفو الحمد لله اليوم كيميزو بين العدالة والتنمية وبين من يدعي ما لا يستحق. اليوم السيد رئيس الحكومة، الرهان هو التفعيل الجيد للبرامج والإلتفات إلى الإنسان، إلى المؤسسات لأن هي حجر الزاوية في أي إصلاح.

السيد رئيس الحكومة،

تخليق الحياة العامة وانخراط المواطنين في الحياة العامة يقتضي الإعلاء بمستوى القانون وديال العدالة، ما يمكنش شباب الذي يتابع اليوم في حالة اعتقال بتهمة ديال الإرهاب وهم منها براء. أي رسالة نرسل للمواطنين ونرسل للشباب؟ هاذ الناس الذين ساهموا في إصلاح ديال البلاد مؤمنون ببلدهم بوطنهم.. واليوم نعاقبهم هذا العقاب. هذه رسالة سيئة للشباب المغربي اللي يعيناه ينخرط في الحياة العامة وفي السياسة. السيد رئيس الحكومة، هذه الإجراءات مهمة، لكن مهددة تمشي في مهب الرياح، إيلا ما كانتش مقارنة شاملة لإصلاح الإدارة والموظفين شريك أساسي في الإصلاح ديال الإدارة وتخليق الحياة العامة خصهم يكونو شريك أساسي، يعني المحاسبة الداخلية واللاعقاب خاص يكون أساسي جدا. اعتبار تقارير مؤسسات الدولة وتفعيلها ومتابعتها بصرامة هادي هي العناوين ديال المقاربة يمكن نشوفها إن شاء الله إلى الأمام وعندنا الثقة فيكم رئيس الحكومة... والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



السيد رئيس الحكومة،

يعني التقييم والتشخيص ديال الإدارة ديالنا احنا عارفينها كاملين، بلا ما ندخلو في التفاصيل ديالها احنا كنواب كنمثلو الأمة في المناطق ديالنا، كترافقو المواطنين في بعض الإدارات يعني داك الشئ راه ما زال لا يشرف. وتبقى الإدارة هي الواجهة الإجتماعية للحكومة ومرآتها بالنسبة للمواطنين سلبا وإيجابا وهي الميسرة والإدارة لتحقيق التنمية من عدمها.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق التجمع الدستور الدستوري نؤكد على ما يلي:

- **أولا:** الطابع الاستعجالي للإصلاح الإداري وتخليق الحياة الإدارية والرفع من مردودية المرفق العام كأولوية وطنية، وذلك بالشروع الفوري والميداني في القيام بما يلزم من إجراءات والتدابير المنصوص عليها البرنامج الحكومي والتسريع في إعداد وتقديم مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية بصورة مستعجلة والقطع مع الخطابات المتكررة منذ صدور تقرير البنك الدولي عن أوضاع الإدارة والتعليم والقضاء سنة 1996، وبدون نتائج ملموسة على أرض الواقع؛

- **ثانيا:** الإهتمام والعناية بالموارد البشرية، حيث يعتبر الإنسان غاية ووسيلة بالنسبة للإدارة ورأس المال ثمين وذلك بإعادة تأهيله مهنييا وسلوكيا والرفع من قدراتهم ماديا ومعنويا، ضمانا لانخراط فعال في عملية الإصلاح وتعزيز قيم المواطنة والانتماء إليه من خلال تنظيم دورات تكوينية وبرامج تحديثية لاكتساب المهارات والممارسات الجيدة وتحيين المعارف الفنية والتدبيرية حتى نضمن استعمالا جيدا للإدارة الإلكترونية والرقمية؛

- **ثالثا:** اعتماد المنهجية التشاركية، وذلك بإشراك وتضمين جميع الفعاليات المهنية والإجتماعية والإقتصادية والإعلامية المعنية

بالمرفق العام كل من موقعه ودرجة مسؤوليته، من شأن هذا الإلتقائية أن ترفع من درجة التحسيس والمسؤولية والانخراط الفعال في إنجاح الإصلاح و تجديده وديمومته؛

- **رابعا:** المقاربة الترابية الميدانية جهويا وإقليميا ومحليا وذلك بمبادرة أعضاء الحكومة والمسؤولين المركزيين من مفتشين ومدبرين مركزيين للقيام بزيارات عمل ميدانية مكثفة وممنهجة لمختلف المصالح الإدارية الخارجية قيد الاطلاع والمعائنة المباشرة لمختلف أوضاع الإستقبال والإختناقات وظروف العمل وإكراهاته، والإستماع إلى المرتفقين والعاملين وملازمة سريانن الإجراءات والمساطر الإدارية على أرض الواقع. من المفيد أن يطلع المسؤولون المركزيون على الواقع اليومي لفضاء المستشفيات العمومية والمراكز الصحية وفضاءات المصالح والمحافظة ومكاتب تسليم الوثائق الإدارية ورخص مصالح النقل والوكالات الحضرية وغيرها... للإطلاع على الإختلالات وكذلك الممارسات الجيدة؛

- **خامسا:** وأخيرا ترشيد وعقلنة الزمن الإداري، عنصر الوقت له قيمة كبيرة ومؤثرة سلبا وإيجابا للمتعاملين مع الإدارة من مستثمرين وطلب التراخيص والوثائق سواء كانوا متنقلين من مدينة لأخرى أو قادمين من خارج الوطن أو مقيمين، لكل التزامات خاصة إزاء أطراف أخرى من أبناك وممولين وشركاء. لذا لزم الأخذ بعين الإعتبار عنصر الوقت واحتسابه في الأعمال الإدارية. تبسيط واختزال الإجراءات والمستندات والآجال الإدارية لفائدة طالبي التراخيص والشواهد والوثائق والمعلومة الإدارية. وأختتم بقوله تعالى "الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ" صدق الله العظيم. وذلك من نزهاتها ومسيرها ومقربها للكرامة الإنسانية والنبيلة ولماذا لا نكون منهم والسلام عليكم.



لهذه الظاهرة ولكن بأية آليات وبأية وسائل؟ فهنا أستغرب كل الغرابة كيف يمكن معالجة واحد الموضوع بدون آليات وبدون آليات عملية للتصدي له. فهذه الظاهرة ترتبت عليها آثار سلبية كثيرة. فعدم وجود آليات وبالتالي عدم تطبيق ما ينص به القانون في هذا الإطار، ترتب عليه توترات إجتماعية واحتجاجات نشاهدها على أرض الواقع، وبالتالي يصعب علاج هذه المشكلة في غياب هذه الآليات.

كذلك هناك على مستوى منظمات دولية سجلت واحد درجة ديال التديني في المستوى الإقتصادي بالنسبة للمغرب، وهذا لا يشرف. لهذا يتعين التعامل والتعاطي بإيجابية مع هذا الموضوع. كذلك هناك الإقتصاد والإستثمار المغربي تضر كثيرا لأنه يتعين لتطويق هذا موضوع الفساد، وذلك بوجود آليات التي تتمثل في قوانين تنظيمية ومراسيم، وبالتالي نسجل واحد النوع ديال البطء والتأخر في هاذ المضمار هذا، فأمام غياب هذه الوسائل يعني لا يمكن إلا أن نسجل واحد النوع ديال الترددي في الأوضاع، فأناشذكهم السيد الرئيس...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، شكرا جزيلًا. السيد الرئيس محمد مبديع عن الفريق الحركي.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، شكرا. النائب السيد محمد إد موسى بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدلية.

النائب السيد محمد إد موسى باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية:

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، تتبعت بإمعان جوابكم فيما يتعلق بالسؤال المتعلق بتخليق الحياة العامة. السيد رئيس الحكومة، إن تدبير السياسات العمومية مبني على الحكامة الجيدة كما هو منصوص عليه دستوريا وكذلك في المقتضيات القانونية. فالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد يعني لها مظاهر وتجليات كثيرة، وبالتالي أسألكم السيد رئيس الحكومة، هل الحكومة الحالية تنوي الإستمرار في هذه السياسة والإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؟ وبالتالي نسألكم أنه في التصريح الحكومي إن لم يكن هناك وقع وبالتالي تناول هذا الموضوع بقوة فهو مجرد شعارات ليس إلا.

فالسيد رئيس الحكومة، هناك محاور عدة في هذا الموضوع، وبالتالي فمعالجة هذه القضية تقتضي وجود آليات كبيرة، ألا وهي مجموعة من المراسيم والقوانين التنظيمية. ففي جوابكم تم ملامسة واحد العدد ديال الإختلالات، ما هي ؟ تتجلى في أن محاربة هذه الظاهرة تقتضي وجود قوانين وبالتالي مراسيم لتفعيلها وبالسير بها قدما، وبالتالي تحسين الأداء. فأمام غياب هذه المراسيم، سيما أن الولاية الأولى هناك، كما جاء في جوابكم، أن هناك معالجة



خاصنا نأديوه، يعني الموظف اللي كيشغل واحد الشغل معين
تقوم بواحد الخدمة اللي تيقوم بها نفس الموظف اللي كيقطن
أو اللي كيتقاضى 3 أو 4 مرات نفس الأجر، هذا ورش كبير
تتمنى على الله نسمع منكم الآليات اللي غتوضعو باش يمكن لنا
نعالجوه؛

النقطة الثانية العلاقة ديال الإدارة مع المواطنين، حتى شي
واحد اليوم ما تينكر أنها علاقة غير جيدة جدا في الإستقبال، في
الإرشاد، في تبسيط المساطر، في تسهيل وتبسيط الولوج إلى
الخدمات العمومية، إشكالية كبيرة تتمنى أن أسمع منكم ومن
حكومتكم الموقرة التي أساندها وسأبقى أساندها بمعنى أو من
بقدراتها وبارادتها.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا. السيدة النائبة أمينة
الطالبي بإسم الفريق الإشتراكي.

النائبة السيدة أمينة الطالبي باسم الفريق الإشتراكي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات السادة النواب المحترمون،

أولا نشيد ببرمجة هذه النقطة في هذه الجلسة الأولى الشهرية
لمدى أهميتها، نحن في الفريق الإشتراكي كان من ضمن أولى
أولويات برنامجنا الإنتخابي هو تخليق الحياة العامة، بالفعل هذا
موضوع ليس بالموضوع الهين، هذا موضوع يعني لم يأت جلالة
الملك، في بداية الدورة التشريعية لهذا البرلمان وكذلك في بداية
حكومة جديدة ويضع يده على نقطة سوداء أصبحت لدى
المواطن المغربي. المواطن المغربي الذي فقد الثقة في الإدارة نتيجة

السيد رئيس الحكومة، أنا سعيد جدا بتناول هذا الموضوع
الهام في أول مساءة لكم، وسعيد جدا بكونه يشكل أولوية في
البرنامج الحكومي، وهذا يبرهن إدراك الحكومة على أهمية ودور
الإدارة في السياسة في تنزيل السياسات العمومية. تدركون السيد
رئيس الحكومة المحترم، أنه كيفما كانت البرامج والمشاريع
والسياسات الحكومية لا بد لها من آلية لتنزيلها لنلمس الأثر
الإيجابي على المواطن، فالإدارة هي الآلية الحقيقية لهذه المهمة،
نريدها وهذا رهان إدارة شفافة، مواكبة، متفهمة، مضيافة،
مسهلة. فهذا ورش كبير أنا أقدر الإكراهات ديالو، أقدر
الصعوبات ديالو، فهذا مشروع مجتمعي متكامل، خاصو إرادة ولا
تنقصكم الإرادة. نحن معكم السيد الرئيس المحترم، اليوم كما قلتم
هناك واحد المجموعة ديال المقاربات وديال الآليات اللي
توضعات، لم تفي بوعدها يعني بشكل واضح، لماذا؟ لأنها كانت
تنقص أو تفتقد إلى التتبع، وإلى التقييم، وإلى الإلتقائية. فأتمنى أن
مشروعكم التحديثي يرتكز على هذه الآليات ديال الإلتقائية، أو
ديال المراقبة أو التتبع والتقييم.

لنا في الفريق الحركي نرى أن هذا التحديث له ثلاث ركائز:
أولا تميم الرأسمال البشري، الرأسمال البشري السيد رئيس الحكومة
المحترم، هو الصلب التحديث، هو صلب الإصلاح، اليوم عندنا
إشكالية في الوظيفة العمومية: أولا هناك إشكالية في إعادة انتشار
الموظفين، عدم التوزيع العادل بين الإدارات وبين الجهات؛ ثانيا:
هناك إشكالية في التقييم ديال الموظفين، اليوم التقييم ما بقات
عندو قيمة، كل واحد كيشد 20/20 وما بقاش كنلمسو ذاك
التحفيز، اليوم السيد رئيس الحكومة، عندنا غياب ديال التكوين
المستمر في الوظيفة العمومية، عندنا واحد عدم التلاؤم بين
التكوين وبين العمل اللي تيقومو به الموظفين، يعني الخدمة أو قيمة
الخدمة الإدارية ما بقاش عندها واحد المرجعية ذات إنتاجية
ومردودية. كناديو الخدمة العمومية بواحد الثمن تيفوق الثمن اللي



وجه الإستعجال من خلق هيئة قضايا الدولة لحماية المال العام ولا بد كذلك...

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة الآن للسيد أحمد الغزوي بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترائية، تفضل السيد النائب تفضل.

النائب السيد أحمد الغزوي باسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترائية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

لقد أقر الدستور المغربي منظومة متكاملة من المبادئ والآليات لإرساء قواعد حكمة جيدة، وكذا إرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. وهي آليات دستورية متطورة، الهدف منها محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة ودعم الحكامة الجيدة في جميع المستويات خاصة دعم حكمة المرفق العام الذي يتصل بشكل مباشر بالمعيش اليومي للمواطنات والمواطنين، ولكونه القاعدة الأساس لكل تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية وحقوقية ببلادنا.

ونحن في المجموعة النيابية للتقدم والإشترائية، نقر بصعوبة الإصلاح وتخليق الحياة العامة بشكل آني مستعجل، ليس بسبب عدم توفر الإرادة السياسية، ولكن بسبب حجم الاختلالات المتراكمة وأحيانا البنيوية التي استوطنت داخل المرفق العام على امتداد عقود من الزمن. إلا أن ذلك لا يمنع، السيد رئيس الحكومة المحترم، من مباشرة الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبيل إرساء

لكل الممارسات، نتيجة لكل السلوكيات التي يعني أصبحت تهم ثقة المواطن في إدارته وفي مرافقه العامة وبالتالي ثقته في بلده.

لذلك نعتبر بأن خطاب جلالة الملك، وجاء لوضع واحد الحد مع ما سبق وبالتالي لوضع برنامج جديد، برنامج استعجالي، برنامج يلمسه المواطن في أسرع وقت ممكن. لا يمكن لإصلاح الإدارة بجميع مرافقها، لما نقول الإدارة؛ الإدارة هي القضاء، هي الوظيفة العمومية، هي الصحة، هي الحياة السياسية كذلك، هي الأحزاب السياسية. المواطن يريد أن يثق في بلده وأن يثق في مرافقه، و بالتالي أن جلالة الملك، لما يعني جاء في خطابه هو التركيز ووضع خارطة طريق اللي كنعتهروه وضع خارطة طريق لهذه الحكومة بمعنى هناك تقييم لمرحلة سابقة، بمعنى أن كل البرامج، كل الإستراتيجيات السابقة يجب أن نضعها جانبا وأن ننكب على هذا الموضوع بمنظور جديد، المواطن المغربي الآن يريد في ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر أن يلمس أن يلمس بواقعية وفعالية يعني هاذ الإرادة السياسية للحكومة في تنزيل هذا الورش المهم والجددي، يجب أن نقطع مع كثرة المفاهيم، مع كثرة الإستراتيجيات، مع كثرة المكاتب واللجان، يجب أن تكون خططنا يعني واقعية وبالتالي قريبة للمواطن.

كذلك للوصول إلى التنزيل الحقيقي لهذا الورش، لا بد من تفعيل أو لا بد من مداخل أساسية لهذا الإصلاح، أهم مدخل لهذا الإصلاح: أولا تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والإنهاء مع ما اصطلاح عليه "عفا الله عما سلف" وهناك ثروات طبيعية في المغرب، هناك ثروات مادية المواطن المغربي له الحق فيها والحق فيها له عدة مداخل للوصول إليها وهذه من يعني مسؤوليات الحكومة ومن مسؤولية جميع الفاعلين لإصلاح منظومة الإدارة ولكذلك يعني الحكامة الإدارية لا بد كذلك من تفعيل هيئات الوطنية، المجلس الأعلى للحسابات، الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة، هيئة المنافسة، هيئة حماية المستهلك، ولا بد الآن وعلى



كلامكم كلام جميل، وكلام معسول، لكننا في فدرالية اليسار نعتبر أن تخليق الحياة العامة يبدأ بأن تقوم الحكومة بتخليق خطابها تجاه المواطنين. فما معنى أنكم كلما احتج المواطنون تلصقون لهم تهمة وآخرها مع ساكنة الحسيمة قبل أسبوع، حيث قلمتم وأغلبتكم بأنهم انفصاليين ويتلقوا تمويلا من الخارج و... وبعد أسبوع تقولون العكس، بأن مطالب سكان الحسيمة اجتماعية وبأنهم ضد الانفصال و.. ما هذا التناقض وهذه اللخبطة؟ فإذا كانت لديكم أدلة دامغة على ما قلمتم قدموها للبرلمان وللشعب المغربي، وإذا كنتم قد أخطأتم فعليكم أن تقدموا استقالتكم وتعطون بذلك المثال الحقيقي على تخليق الحياة العامة.

إن كل ما يقع في الحياة وما وقع مؤخرا يؤكد الفشل الذريع لسياستكم والنموذج التنموي الذي اعتمدموه وهو نموذج لا يحافظ على الكرامة بل ينتج الفقر والحكرة والتهميش.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب على التعقيبات، السيد رئيس الحكومة فيما تبقى من الوقت.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا لجميع الإخوان والأخت الكريمة الذين تدخلوا وأبدوا ملاحظاتهم، وأنا جاي في الطريق كنفول لن أستجيب للاستفزاز والابتزاز بغيت نشد راسي، لكن بكل صراحة كاين بعض الأمور ضروري خاصني نجاب عليها شوية وصافي. أش غنقولو؟ الذي قال الأخ الكريم اللي كيقول ليعرف الشعب المغربي من هو الفاسد ومن هو الصالح؟ أنا أظن الأخ الكريم أن الشعب المغربي صوت ل 7 أكتوبر، صوت 7 أكتوبر وقال كلمته وحزب العدالة والتنمية وأيضا الأحزاب المشاركة في التحالف...

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والقانون المتعلق بحق الولوج إلى المعلومة، وكذا إعداد ميثاق المرفق العام لتحديد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات والجهات والجماعات الترابية الأخرى.

وهذه مناسبة نشدد من خلالها، على ضرورة توفير الحماية اللازمة للمنتخب الذي يكون دوما بين فئة خدمة القضايا الحيوية للسكان وبين خيار التشدد في المساطر، ولنا على سبيل المثال قضية السيد محمد النور رئيس الجماعة تودغة السفلى بإقليم تنغير، الذي استجاب لمطالب اجتماعية ملحة إبان الحراك الاجتماعي الذي عرفته المنطقة، ليجد نفسه اليوم مدانا بعقوبة جنائية قاسية لا علاقة لها بالمخالفة الإدارية المرتكبة، حيث يتوجب علينا حماية المنتخبين ضد فساد الإدارة.

السيد رئيس الحكومة،

إن تبني المغرب لخيار الجهوية المتقدمة، سيساهم لا محالة في تعزيز حكمة إدارية رائدة ومتقدمة، علاوة على العمل على إعداد وبلورة إستراتيجية وطنية مندمجة لمكافحة الفساد وغيرها من الإجراءات، التي لا تستقيم دون تامين الكفاءات الوطنية وإعطائها الأهمية اللازمة من أجل تحفيزها على تطوير أساليب التسيير. ونظرا لضيق الوقت، السيد رئيس الحكومة، تكتفي بهذه الملاحظات شكرا لكم جميعا.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا. السيد النائب مصطفى الشناوي.

النائب السيد مصطفى الشناوي باسم فدرالية اليسار:

تحية واحترام للجميع، هذا تمرين أن أقول كل شيء في 60 ثانية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،



السيد الرئيس:

نستمعو لبعضنا.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

الحكومي لا تشكل الأغلبية إلا بناء على تصويت

المواطنين...

السيد الرئيس:

نستمعو لبعضنا من فضلكم...

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

ونائج الانتخابات شاهد على اختيار الشعب المغربي. ولكن أيضا كابين إشكال، ولكن أيضا هناك إشكال، هناك إشكال، عندما يقول الإخوان ويستشهدون بالحسيمة، وأنا أحيي جمهور الحسيمة وأحيي المواطنين ديال الحسيمة، وأنا شخصيا قلت منذ البداية يجب الوفاء والاستجابة للمطالب الاجتماعية للإخوان والأخوات ديال الحسيمة. وكذلك قلنا في بيان واضح نشرناه ديال الأغلبية الحكومية ثم بعد ذلك التصريح ديال بعد المجلس الحكومي، ولكن أقول هؤلاء الإخوان والأخوات ديال الحسيمة شكون اللي عندو الجماعات القروية والبلديات ديال الحسيمة؟ الأغلبية شكون اللي عندو مجلس الأمانة ديال الحسيمة؟ شكون اللي عندو رئاسة الجهة؟ لا لا لا اسمح ليا...

السيد الرئيس:

من فضلكم السيدة النائبة، السيد النائب.. السيد

النائب.. السيد النائب..

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

السيد النائب، فاش كنتي تتكلم أنا تسنطت ليك بكل

اهتمام واحترام.

السيد الرئيس:

السيد النائب.. السيد النائب...

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

طيب، ماشي هذا هو الإشكال...

السيد الرئيس:

نخليو السيد رئيس الحكومة يكمل.. شكرا، السيد النائب..

السيد النائب...

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

الصحيح أن نقول أن الإشكالات الكبرى ديال الوطن يجب أن نشترك جميعا في حلها بنفس وطني، بأفق وطني، وأن نسمو على حسابات صغيرة...

السيد الرئيس:

السيد النائب.. السيد النائب.. تفضل السيد الرئيس.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

ولذلك، أنا بديت بواحد الملاحظة من البداية، محاربة الفساد هذا إشكال كبير، ليس صغير، إشكال ممتد عبر الزمان كما قالو عدد من الإخوان النواب المحترمين. ماشي احنا، أنا يا الله شهر ونصف دابا وغادي تقول ليا أعطيني النتيجة، كيف يمكن؟ وإن كان اسمحو لي، لا لا بلا ما تعلقو، وإن كان أنا شخصيا أتحمل المسؤولية لجميع ما قامت به الحكومة الماضية، لأن أنا أعتز بنتائج ديال الحكومة الماضية، بالأستاذ عبد الإله بنكيران، ليس فقط أنا كمن حزبي ولكن من موقع الأغلبية لأن الأغلبية كانت موجودة، وتقريبا أغلب أحزاب الأغلبية الماضية هم فهاذ الحزب. وأقول بكل مسؤولية، هم فهاذ الحكومة، وأقول بكل مسؤولية، بأن الحكومة الماضية قامت بجهود جبارة في مجال مكافحة الفساد، ولكن ما



الفصل ديال الدستور التطبيق ديالو ندققو فيه في التنزيل ديالو في القانون، هذا شيء شأن برلماني إن شاء الله إيلا اللي درتو فيه راه احنا في الحكومة بطبيعة الحال غادي نطبقوه.

صحيح أنه السيد الرئيس، أنا منذ البداية أشرت إلى أن الحكومة ماشي ضروري راضية عن الموقع اليوم ديال مكافحة الفساد في بلادنا، وإلا لما وضعت إستراتيجية لمكافحة الفساد وهناك فساد، ولكن مقاومة الفساد راه ما كيتمش من طرف واحد، الحكومة تتحمل المسؤولية الأولى صحيح، ولكن الجميع يتحمل المسؤولية. وأنا أقول اشرت للجماعات، الأحزاب كلهم عندهم شي جماعات اللي ما عندو القليل عندو الكثير، راه الجماعات هي واحد الإحتكاك مباشر مع المواطنين. إذن رؤساء الجماعات والأغليات فهاذيك الجماعات كتحمل جزء من المسؤولية، ما تتحملش كامل المسؤولية، صحيح ما كتحملش كامل ولكن تتحمل جزء من المسؤولية، ويمكن أن أقول أننا نحن غادي نوضعو هاذ اللجنة الوطنية لمتابعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الأسابيع المقبلة وغادي نعلنو عليها. ولكن عندنا الكتابة ديالها على مستوى الوزارة الخاصة بالإصلاح الإداري والوظيفة العمومية، وسنحاول إن شاء الله والوزير الحمد لله ديناميكي وفاعل وفاهم فهاذ الموضوع تبارك الله عليه بكل صراحة هاذ الوزير أنا أقول بأنه خص الوزارة تدير واحد الإمكانية ديال جميع البرلمانيين بل جميع جمعيات المجتمع المدني وغيرهم اللي عندو اقتراح، اللي عندو استدراك، اللي عندو انتقاد يوصلو لهاذ اللجنة الوطنية، يوصلو لهاذ اللجنة الوطنية. وغادي نحاولو نديرو خلية للمتابعة المستمرة لهاذ النوع ديال التفاعلات من البرلمانيين أولاً ومن المجتمع المدني ومن عموم المواطنين باش تتفاعلو معاهم، ماشي على مستوى القضايا الجزئية بالأساس، ولكن على مستوى المقاربة، على مستوى الإستراتيجيات، على مستوى البرامج؛ تطبيق البرامج، تنفيذ البرامج، تطوير البرامج لأن أي إستراتيجية

يمكنش نخلو هاذ المشكل ل5 سنوات أو 10 سنوات فقط، لذلك قلنا يجب الخروج من منطق البرامج قصيرة المدى إلى الإستراتيجيات بعيدة المدى، لأن الإستراتيجيات بعيدة المدى هي اللي يمكن توجهه، هي اللي يمكن تمكن إصلاحات جذرية عميقة بعيدة المدى، ونشترك فيها جميعا وتكون ملزمة للحكومات المقبلة، ومن هنا أهمية هاذ الإستراتيجية اللي غادي نطلقو التنفيذ والعمل بها في الأسابيع المقبلة بإذن الله.

ولكن أيضا عندما تقولون السيد النائب عن العفو عن المفسدين أنا ما عمري ما شفت شي حكومة قدمت قضايا ضد الفساد إلى القضاء قد الحكومة الماضية، بحيث أنه 13 ألف، 13 ألف قضية سنويا قدمت إلى القضاء من قبل وزارة العدل، 13 ألف قضية فساد، هذا رقم ضخم، وبطبيعة الحال بعدها يكون للقضاء كلمته وأنتم تعرفون بأن القضاء سلطة مستقلة يقوم بعمله باستقلال عن السلطة التنفيذية، ولكن احنا خاصنا نقومو بالمهمة ديالنا.

طيب غادي نجي لواحد القضية طرحتها ديال الإستثناء في القضية ديال الحق في المعلومة، أنا بالتالي كنتغرب أولاً هاذ القانون ديال الحق في الحصول على المعلومة راه عند البرلمان، يتصرف فيه كيما بغا، الحكومة دارت العمل ديالها على حسب ذاك الشيء اللي فهمها الله، أو دارت القانون على حساب ما ترى أنه قواعد والبرلمان يتصرف. ولكن أقول بأن التقييد في حق المعلومة هو اليوم محكوم دستوريا، وسأقرأ النص ديال الفصل 27 من الدستور اللي هضر على هاذ القضية يقول في الفقرة الثانية: "لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون"، بمعنى التقييد بمقتضى القانون مشروع، القانون راه عندكم، "بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور". طيب الآن هاذ



ولكن في الأغلبية كيتختارو الأوائل، وأظن بأن هاذ العملية ديال التعيين في المناصب العليا هي من الأمور اللي فتحت الشفافية فهاذ التعيين في المناصب العمومية، مكنت من الشفافية ومكنت على الأقل هناك مراحل، هناك مواعيد، هناك آجال، هناك أمور التزمت به الحكومة وستعمل على الإلتزام بها مستقبلا إن شاء الله.

هناك عدد من الأمور، ولكن أنا بغيت نوقف على هاذ القضية ديال الإعلان على اللوائح ديال اللي استافدو اللي عندهم مآذونيات ديال مختلف المآذونيات، هاديك اللوائح اللي كان تعلن عليها في إطار وزارة التجهيز في الولاية الماضية. أنا كنظن بأن هاذ الإعلان هو في حد ذاته حق للمواطن، ماشي فضيحة للناس اللي عندهم مآذونية. هادو عندهم مآذونيات في إطار تعطت ليهم ماشي تعطت ليهم، ولكن في إطار الشفافية تنشرات هاذ اللوائح، وهذا بعدا راه مزيان، الحصول إلى المعلومة ديال المواطن يحصل على المعلومة يعرف، وأيضا تكون الشفافية أظن بأنه جميع هاذ اللوائح خاصها تنشر على المواطنين خاص كلشي يعرفها. طيب واش قدينا نصلحو من بعد هاذ النظام ديال المآذونيات كلية؟ أنا أقول لا، ولكن تم الإصلاح ديالو جزئيا. فقطاع النقل، مثلا نقل عدد من المستويات ديال النقل، عرف عملية التحرير، لأن إزالة نظام المآذونيات هو معنى تحرير ديال القطاع، واحد المجموعة د المستويات تزولات منها المآذونية، ولكم مستويات أخرى بقات، لأنه إشكال، واش الإشكال اللي جا على 50 سنة بغيتي تحيدو في خمس سنوات؟ اللي قد على هاذ الشي يجي يديرو احنا ما عندناش مشكل، ولكن هو أنتم تعرفون بأنه صعب، أي واحد كيكون رئيس جماعة، كيلقا أمور باغي يحيدها، كدوز الولاية ديالو مقادش يزولها يحيدها، لأنه مشغول بأمر أخرى، لأنها مستعصية، لأنها صعبة، إلى إلخ... ولكن إيلا طور وحسن وجا اللي بعد منو لقا ما هو أفضل، غادي يكون.. إذن بالعكس ولكن تم إيقاف

هي قابلة للتطوير. فإذا احنا غادي نبقاو مستمعين، وبالمناسبة وضع الإستراتيجية شاركت فيها جمعيات المجتمع المدني وخصوصا transparency وأصدرت بيان بعد إقرار وضع الإستراتيجية ثمنت فيه المنهج التشاركي في وضع الإستراتيجية وتضمنت فيه المقاربة ديالها واستدركت بعض الأمور على القانونين اللي هضرنا عليهم واللي هما في البرلمان، وأيضا شاركت فيه هيئة النزاهة ومحاربة الرشوة أيضا شاركت في وضع هذه الإستراتيجية وهم أيضا عضوان في اللجنة الوطنية لتنفيذ هاذ الإستراتيجية.

إذن احنا المؤسسات الدستورية اللي غير الحكومة وأيضا ممثلة عن المجتمع المدني موجودين فهاذ اللجنة الوطنية، لأننا نهدف.. وأيضا برلمانين ضد الفساد تذكرت حتى هما كانوا شاركوا في وضع الإستراتيجية وأعضاء في اللجنة الوطنية. إذن الحمد الله كان هناك حرص على أن يشترك الجميع وباشترك الجميع إن شاء الله يمكن نتغلبو على هاذ التحدي اللي هو تحدي وطني، خصنا نظرو له بأفق وطني، نظرو له بحال احنا كنخدموالمغرب وكنخدموالمغاربة ونديرو جهدنا باش نوصلو الخير ديال هاذ الشي للمغاربة ولكن يجب أن نحس بأننا كلنا مسؤولين على الرغم من اختلاف درجات المسؤولية، أنا كنعترف بهاذ القضية.

هناك نقطة أخرى، التعيين في المناصب العليا، حشومة عليك تقول بأن دائما كنتختارو ما عمرنا ما اخترنا الأول، أنا كنت وزير الخارجية وكان عند شي سبعة ولا ثمانية ديال طلبات الترشيح ديال المناصب ستة منهم اخترنا الأول، إذن في الأغلبية كيتختار الأول بالمناسبة الأغلبية كيتختار الاول، أحيانا يختار الأول والثاني ولكن هذا في إطار ما يسمح به القانون المرسوم، سامح للسلطات العمومية بداء من الوزير ومن رئاسة الحكومة وكيمر في مجلس الحكومة يختار الثاني والثالث لإعتبارات لا بد أن يشرحها، خص يشرح الاعتبارات وخص يبرر، ولكن هاذ الشي كاين احنا كنسيرو في إطار ما هو مسموح به في إطار القانون



كيدوز هادي وكيدوز هادي، كينتاظر إمتى غادي ينجح، وهو داك الشيء كيتعطل عليه، لأن عندو غير 3 المناصب مثلا في كل إدارة، دابا غادي نجمعو هاذ المناصب كلها، وغادي نديرو ليها مباراة واحدة، هاذ الشيء غيدار فيه مرسوم، ونهار دار مبادرة واحدة غادي يتمكن، دقيقة أو نصف دقيقة غادي يتمكن من الترشيح...

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

نصف دقيقة واحدة، غادي تمكن من الترشيح ومن التوجيه ومن حتى التخليق وغيره من الإجراءات إن شاء الله ستجدون مصداقيتها في الواقع، شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب اسمحوا لي أن أخبركم بحضور وفد برلماني رفيع المستوى من جمهورية غانا، برئاسة آرون مايك أوكواي رئيس برلمان غانا، وكذلك السيد منساه بونسو زعيم الأغلبية، وكذلك هارونا إدريسو زعيم المعارضة، شكرا.

نتنقل الآن إلى السؤال المحوري الثاني حول موضوع آفاق الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب في افريقيا، الكلمة الآن، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالعمل بالمأدونيات على العموم، حتى المجالات اللي فيها بالمأدونيات تم توقيف العمل بها، وهذا تطور بعدا وقفنا العمل بها، باش نعالجو المخلفات ديال بالمأدونيات القديمة ولكن هناك مخطط متكامل لإصلاح قطاع النقل ولإصلاح نقل المسافرين بالخصوص.

في ما يخص الإصلاح الإداري أنا متافق مع الكثير من الملاحظات اللي تمت، والبرنامج ديال الإصلاح الإداري وكما قلت اللي قدمو السيد الوزير في اللجنة الخاصة أثناء تقديم الميزانية هضر على 3 د المستويات؛ المستوى الأول هو تحسين علاقة الإدارة بالمواطن، وهذا فيه تحسين الإستقبال، تحسين الإجراءات يعني تبسيط المساطر، الرقمنة ديال المساطر إلخ... فيه تنظيم عملية الشكايات ولأول مرة غادي يكون عندنا بوابة وطنية للشكايات كتمكن من مراقبة مختلف الشكايات اللي كتجي من المواطنين ومتابعة الإستجابة لها على الأنترنت، وهذا شيء مهم، وغادي نوليو في المستقبل اللي صيفط شي شكاية كي عرف بانه توصل بها القطاع الفلاني، في التاريخ الفلاني، وأنها تم الإستجابة ديالها، ولا إحالتها على قطاع آخر، إلى آخره... وأيضا احنا مركزيا إما في وزارة الوظيفة العمومية في رئاسة الحكومة غادي نتابعو عدد من الشكايات وغيتطرح لنا الضوء الأحمر، عندما تكون إدارة معينة لا تستجيب بالقدر الكافي أو في الوقت المناسب للشكايات؛

ثانيا، تميمين الرأسمال البشري وهذا في تحسين وضعية الموظفين وعدد من الإجراءات كايينة في البرنامج متكامل وأنا بغيت نشير غير لواحد الإجراء، هو توحيد المباريات ديال الفئات المشتركة، دابا من هنا للقدام غادي يوولي التوحيد ديال المباريات، مثلا منين كيكون مهندسين معلوماتيين، هاذ الإدارة بغات ثلاثة، هاذ الإدارة بغات أربعة، دابا كل واحد كيدير المباراة ديالو وهذا يضع الجهد، يضع المال، وفيه بزاف ديال الإشكالات الآن وكيمشي واحد



السيدات والسادة الوزراء،

احنا اليوم، السيد الرئيس، احنا في مؤسسة تشريعية كنساءلو الحكومة، وما يمكنش اليوم السيد رئيس الحكومة، يجي ويمحل المسؤولية للجماعات الترابية، المسؤولية السياسية ديال الحكومة، إيلا كاين شي تأخر، وإيلا كاين شي مشاكل راه مسؤولية الحكومة، السيد الرئيس، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة.. الحكومة غتعمل نقطة نظام؟ إذا سمحت السيد الوزير المحترم، إذا سمحت لا كلام بعد كلام السيد رئيس الحكومة... من بعد، السيد الوزير، السيد الوزير.. هذا بصراحة مخالف للضوابط ديالنا إذا سمحت، إذا سمحت، إذا سمحت.. السيد لا شوف احنا جدول الأعمال محدد، إذا سمحت السيد الوزير المحترم.. توجه للسيد رئيس الحكومة إيلا كان شي تعقيب، إيلا إيلا سمحتي إيلا كان شي تعقيب تيخص يكون من طرف السيد رئيس الحكومة، هذا هو.. وا اسمح لنا السيد الوزير إذا سمحت اسمح لنا الكلمة نخدمو.. تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي

باسم الحكومة (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

نقطة نظام بشكل أساسي في التوقيت، لأنه سبق للقضاء الدستوري في بلادنا...

السيد الرئيس:

لا اسمح لي، اسمح لي السيد الوزير، التوقيت وتديير الجلسة من اختصاص الأجهزة ديال المجلس، لا اسمح لي، لا لا اسمح لي، سبق لي أن تحدثت معك قبل افتتاح الدورة، وتناقشنا في الموضوع، هذا من اختصاص.. لا اسمح لي السيد الوزير، لا اسمح لي هذا من تديير أجهزة المجلس. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، السيد صلاح الدين أبو الغالي لا اسمح لي.. كمل الوقت ديالو أنا هو اللي عندي السيد الوزير... أبدا أبدا الوقت محدد هنا، لا اسمح لي اسمح لي السيد الخلفي اسمح لي، ذاكرا في الموضوع عدة مرات لا لا، تديير الجلسة اسمح لي تديير الجلسة من اختصاص رئاسة المجلس لا من اختصاص أي مسؤول حكومي... الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة السيد النائب صلاح الدين أبو الغالي.. تفضل السيد الرئيس... لا اسمح لي ما عندك شوف هذا من اختصاص رئاسة المجلس... لا ماشي من اختصاصك أنت، ماشي من اختصاص الحكومة... أنا آسف ماشي من اختصاصك... السيد الرئيس، السيد الرئيس، السي بووانو تفضل لك الكلمة، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو (رئيس فريق العدالة والتنمية

نقطة نظام):

السيد الرئيس،

في إطار نقطة نظام وما يسمح به النظام الداخلي، عندي ثلاثة نقط: أول نقطة هو القرار ديال المجلس الدستوري 924 اللي كيتكلم على التوازن في التوقيت ما بين الحكومة والبرلمان، ويجب أن نخدمه؛ ثانيا: الجماعات الترابية في الباب 12 من الدستور، إلى جانب باقي هيئات ديال الدولة هي جزء لا يتجزأ وكيخصنا نكونو مسؤولين، وأنا كرئيس جماعة خصنا نكونو مسؤولين اللي ديالنا ديالنا واللي ماشي ديالنا ماشي ديالنا، ولكن



النائب السيد توفيق كمبل رئيس فريق التجمع الدستوري،

باسم فرق ومجموعة الأغلبية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيد السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إننا في فرق الأغلبية نعتبر أن هذه الجلسة وهي أول جلسة لمسائلة الحكومة، للمساءلة البرلمانية للحكومة، بحضور السيد رئيس الحكومة، أقول نعتبرها لحظة نقاش برلماني حكومي مهم لمناقشة السياسة العامة لبلادنا. لذلك علينا كرفقاء سياسيين أن نستحضر مبرر وجودنا تحت هذه القبة وهي الدفاع عن المواطن المغربي أينما تواجد سواء في الحسيمة ولا في كلميم ولا في بئر كندوز ولا في تنغير أينما كان المواطن المغربي، ما يهمنا هو تحقيق المكاسب الميدانية للمواطن المغربي وليست المكاسب السياسية. سؤالي في هذا الإطار للسيد رئيس الحكومة، يتعلق بأفاق الدبلوماسية الاقتصادية لبلدنا في العمق الإفريقي وكذا عن أهمية هذه الاورش. السيد رئيس الحكومة، ما هو أثر وقوع السياسة الاقتصادية والدبلوماسية الاقتصادية لبلدنا في إفريقيا على تنمية الشعوب الإفريقية ومن ضمنها الشعب المغربي، ضمن علاقة رابح - رابح؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية السيد النائب محمد بودس، تفضل السيد النائب.

نتهرو غير معقول؛ لثالثا السيد الرئيس، ثالثا السيد الرئيس، فيما يتعلق بالاحترام... الواجب فيما يتعلق...

السيد الرئيس:

نستمعوا لبعضنا... تفضل... إذا سمحتم نخليو السيد الرئيس يكمل بإيجاز نقطة نظام.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس فريق العدالة والتنمية
نقطة نظام):

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالنقطة الثالثة من نقطة نظام، حين يتوجه عضو من البرلمان إلى حزب معين من حقنا أن نجيبه بنفس الطريقة وأن نأخذ نقط نظام، إذا بغا الاحترام، الاحترام متبادل وإلا هاذي مؤسسة فيها التوازن، كل واحد خصو يحترم راسو باش الاخرين يحترموه شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد النائب صلاح الدين أبو الغالي باسم فريق الأصالة والمعاصرة تفضل بإيجاز بإيجاز.

النائب السيد صلاح الدين أبو الغالي باسم فريق الأصالة
والمعاصرة:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بفضل الجهود الشخصية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله المغرب رجع للأسرة اتناعوا الإفريقية. نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، أي سياسة لحكومتمكم لمواكبة رجوع المغرب لعائلته وأسرته الإفريقية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفرق ومجموعة الأغلبية السيد النائب السيد الرئيس توفيق كامل تفضل.



والإجتماعية والثقافية والدينية وغيرها... وأيضاً هذا أفقياً؛ عمودياً على المستوى الرسمي الحكومة وعلى مستوى القطاع الخاص أيضاً، كما على مستوى المجتمع المدني. هذه الإستراتيجية متعددة الأبعاد والتي أتت متصاعدة ومنذ عقود من الزمن طورت في الفترة الأخيرة بعد الزيارات المكثفة لجلالة الملك إلى خمسة عشرة بلداً إفريقياً في هاذ السنتين، وأيضاً بسبب رجوع المغرب إلى الإتحاد الإفريقي، كان هذا أيضاً عاملاً مساعداً.

وبهذه المناسبة يمكن أن أقول بأن المغرب اليوم عندو أكثر من ألف اتفاقية منذ الستينيات مع البلدان الإفريقية، هو الآن المغرب عندو وجود قوي بسياسة قوية، وكما يقول جلالته الملك، في عدد من خطبه: "الإستراتيجية المغربية أولاً هي إستراتيجية مع إفريقيا"، "هي إستراتيجية مبنية على التنمية المشتركة"، ثالثاً كما يقول جلالته الملك، "مبنية على تقاسم التجربة"، يقول: "لا يتعلق الأمر إطلاقاً بإعطاء دروس، وإنما نحن نقترح أن نتقاسم تجربتنا مع إخواننا الأفارقة". هاذ المحددات للإستراتيجية المغربية تركزت على المستوى الرسمي كما تركزت على المستوى الشعبي على مستوى الرسمي؛ عن طريق تطوير العلاقات الدبلوماسية، وهناك اليوم عدد من السفارات جديدة في إفريقيا، هناك اليوم عدد من الإتفاقيات على المستوى الدبلوماسي أيضاً جديدة؛

وعلى المستوى الإقتصادي هناك، يشتغل اليوم في إفريقيا أكثر من 1000 مقالة مغربية ومؤسسة عمومية، ويرتفع مع مرور الوقت حجم المشاريع التي أنجزت في بلدان القارة الإفريقية من لدن القطاع الخاص المغربي والقطاعات العمومية وخصوصاً المؤسسات العمومية المغربية بالمساهمة أو بالإقتناء. ولذلك اليوم كيعرفو عندنا تقريباً 21 بنكاً إفريقي اللي هي مشاركة فيها بنوك مغربية تملكها كلياً أو جزئياً، وهناك ثلاثة د البنوك مغربية كبيرة اليوم عندها وجود في إفريقيا. الأهمية ديال الإستراتيجية اللي بدات منذ مدة، لأن هذا 21 بنكاً إفريقي، يعني، يشارك فيها بنوك

النائب السيد محمد بودس باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية:

السيد رئيس الحكومة،

التزمت الحكومة في برنامجها بتنشيط دور الدبلوماسية الإقتصادية خاصة ما يتعلق باستكشاف أسواق جديدة بإفريقيا، سواء على المستوى الثنائي أو على مستوى المؤسساتي، بما فيها التجمعات الإقليمية منها المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويأتي هذا الالتزام إنسجاماً مع عودة المغرب إلى الأسرة الإفريقية بفضل الإنخراط الشخصي لجلالة الملك في القارة. فهل لدى الحكومة إستراتيجية واضحة المعالم لتنشيط الدبلوماسية الإقتصادية بالقارة الإفريقية؟ وما هي التدابير القانونية والتنظيمية والإدارية والعملية المتخذة لتحقيق هذا الإستراتيجية؟ شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة، للإجابة عن السؤال المحوري الثاني.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيدات والسادة البرلمانين،

السيد الرئيس،

لقد جعلت المملكة المغربية بقيادة جلالته الملك محمد السادس نصره الله، وبتوجيه منه، من التعاون مع إفريقيا وشعوب وبلدان القارة الإفريقية توجهها إستراتيجياً، بدأ منذ عقود من الزمن، قوامه الشراكة، الربح المشترك، التنمية كهدف، محاولة تفعيل المستويات المختلفة للشراكة وللتعاون على المستويات السياسية والإقتصادية



نصادقو على مزيد من الاتفاقيات باش نوجدوها لأقرب مجلس وزاري باش تجي للبرلمان باش نسرعو لأن الإتفاقيات لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا، حقيقة، إلا بعد مصادقة البرلمان عليها. ولكن أيضا في مجال الاتفاقيات الآن نحن بصدد وضع برامج لتنفيذ هذه الإتفاقيات، لأن هاذ الإتفاقيات ها هي كايئة ولكن خصنا برامج لتنفيذها وجميع القطاعات المعنية معبأة لوضع برامج تنفيذ هذه لتنفيذ هذه الاتفاقيات؛

ثانيا: الثاني المحور الثاني اللي كنشتغلو عليه هو تأهيل النسيج الإقتصادي الوطني ليكون قادر على التفاعل مع مخرجات هذه الإستراتيجية والإستفادة مما تمكنه هذه الإتفاقيات إما بالاستثمار أو بالتصدير إلى الدول الإفريقية، وهذا كيجتاج فعلا إلى نوع من المواكبة وهذا ما تشتغل عليه القطاعات الحكومية المعنية، ومن هنا غادي تلاحظو في آخر إستراتيجية تقدمت أمام جلالة الملك للتسريع الإقتصادي فيها واحد العملية ديال الدمج بين عدد من المؤسسات المهمة بالتصدير أو بالإستثمار، هذيك مغرب تصدير Maroc Export ، مجلس التجارة الخارجية وأيضا الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات في هيئة واحدة قادرة على قيادة هاذ العملية ديال مواكبة وتأهيل النسيج الإقتصادي الوطني، كيهنا احنا في إفريقيا أو عندها مهام أخرى أيضا ولكن بالخصوص احنا كيهنا هنا إفريقيا؛

ثالثا: الترويج والتعريف والتنسيق بين القطاعات الحكومية فهاذ المجال ديال السياسة الإفريقية، هذا أيضا المحور الثالث اللي كنشتاغلو عليه، فالترويج والتعريف في إفريقيا وهذا واحد العمل طويل بطبيعة الحال المغرب عندو الموقع ديالو في إفريقيا ولكن كيجتاج اقتصاديا على المستوى الإقتصادي إلى مواكبة وأيضا التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية المتدخلة، لأن هاذ القطاعات الحكومية عندها برامج متنوعة وبالمناسبة عدد من الوزراء انتقلو إلى إفريقيا للإطلاع عن قرب على عدد من المشاريع

مغربية، هذا ما جاش بين عشية وضحاها، ولكن أتى نتيجة استراتيجية بعيدة المدى، وهذه الأهمة ديالو ليس فقط في العلاقات التجارية العادية أو المالية العادية، ولكن في أنها تشكل شبكة تمكن المستثمر المغربي والمقولة المغربية من أن يذهب إلى إفريقيا وهو مرتاح لأن عندو مواكبة من قطاع بنكي مغربي ذي فعالية وذي نجاعة. هناك أربع شركات إتصالات، هناك حضور في 13 دولة في قطاع التأمين، هناك حضور في ستة دول في قطاع استخراج المعادن بمختلف أنواعها، هناك حضور في عشرة دول في قطاع السكن وهكذا. هناك هذا واحد العمل مهم جدا وحضور قوي للمقاولات المغربية سواء كانت عامة أو خاصة، وأخيرا قررت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات إنشاء 14 شركة للتحويل الفلاحي وإنتاج الأسمدة في الدول الإفريقية أخيرا.

هاذ الجهد الكبير اللي قامت بها الدولة المغربية من جهة، ولكن أيضا قام به القطاع الخاص أيضا بدعم من الدولة المغربية نتيجة إصلاحات، تدارت واحد مجموعة ديال الإصلاحات في مواكبة المقاولات الخاصة المغربية للإستقرار في إفريقيا، هاذ الجهد اليوم توج كما قلنا بعدد من الإتفاقيات مهم صادقت عليها بقطاعات مختلفة في الزيارات الملكية الأخيرة.

الآن السؤال في الحقيقة كيركز على واحد المسألة أساسية، أشنو اليوم كتدير الحكومة مواكبة هاذ الإستراتيجية؟ الحكومة عندها ثلاثة مستويات ديال التدخل هي اللي كتركز عليها اليوم: المستوى الأول هو المصادقة على الاتفاقيات، لأن هاذ الإتفاقيات، هاذ الإتفاقيات وقعت لكن يجب أن تمر في مجلس الحكومة والمجلس الوزاري ثم تأتي إلى البرلمان للمصادقة عليها. ولذلك سرعنا في المجالس الحكومية الأخيرة المصادقة على هاذ الإتفاقيات في كل مجلس حكومي كصادقو على عدد من الإتفاقيات، اليوم صادقنا على 26 اتفاقية مرتبطة بإفريقيا فقط، 26 اتفاقية في مجلسين حكوميين، وكل مجلس حكومي غادي



وأخيرا، هناك قضية وهو أن عندنا واحد البرنامج ديال التعاون الثلاثي قديم كان المغرب ينهجه نحو إفريقيا بتعاون مع دول أخرى: مع اليابان، مع بلجيكا، مع الإتحاد الأوروبي بثلاثة البرامج، أو مع عدد من الشركاء الآخرين المهتمين بإفريقيا، كيجبو عند المغرب لأن المغرب عندو خبرة في إفريقيا فكيفضلو خبراء مغاربة هما اللي يمشيو لإفريقيا لأسباب متعددة، كيفضلو يديرو تكوين لخبراء أفارقة في المغرب من تمويل ومن دعم ومن شراكة مع هذه الدول. هاذ التعاون الثلاثي حتى هو كنعطيه أهمية كبيرة لأن فيه نقل خبرات عالية جدا وهذا غادي يواصلو بطبيعة المغرب، قطعنا فيه أشواط، ولكن غادي نحاولو ندعموه أكثر أو نطوروه أكثر أو غيكون عندو دور كبير في المستقبل، وبالخصوص في مجال نقل الخبرات، وفي مجال تكوين الكفاءات والأطر ودعمها. إذن هذه هي المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية، أكتفي بهذه الإشارات في هذا التدخل الأول، وأتمنى للجميع التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، أفتح الآن باب التعقيبات، الكلمة للسيد نور الدين قربال باسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد نور الدين قربال باسم فريق العدالة والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

الحضور الكريم،

ولإعطاء الإنطلاقة لمشاريع أخرى غير في هاذ الفترة الأخيرة، وستبقى هذه الحركية والحيوية مهمة. بطبيعة الحال بغيت نشير إلى أن هاذ العملية غادي يستافذ منها الجميع، الربح المشترك كما قالو الإخوان البرلمانيين المحترمين، الربح المشترك هذا هو الهدف من هاذ الإستراتيجية ديال التوجه نحو إفريقيا، ستستفيد إفريقيا لأن المغرب عندو خبرة سيقتمسها مع إخوانه الأفارقة، هناك استثمارات ستحدث تنمية في المناطق اللي غتكون فيها الإستثمارات. ولكن أيضا المغرب، المقاول المغربية، الخبراء المغاربة، الأيدي العاملة المغربية، التقنيين المغاربة، حتى هما غادي يستافدو لأن غيتوفر مناصب شغل لهم وغيتوفر إمكانيات المقاول المغربية للتصدير، هذا كله حتى هو خاصنا نفتحو له آفاق مستقبلية. إذن هناك ربح مشترك وسيستفيد الإقتصاد الإفريقي كما سيستفيد الإقتصاد المغربي، لأن أش كنعولو اللي بغى يربح بوحده كيشيط فيه، ما كانبش الربح الواحد، الإقتصاد فيه الربح المشترك، الربح المشترك إيلا ما انطلقناش بفكرة الربح المشترك ما عمرنا ما غادي نجحو على المستوى الإقتصادي.

لا بد أن أشير هنا إلى واحد النقلة مهمة غادي تحقق أولا بروجوع المغرب إلى الإتحاد الإفريقي، لأن هاذ رجوع المغرب للإتحاد الإفريقي سيمكنا من الرجوع إلى عدد من المؤسسات، والإندماج في عدد من المؤسسات الإفريقية اللي هي تابعة للإتحاد الإفريقي، هاذي نقطة مهمة جدا. ولكن أيضا هاذ القضية ديال طلب المغرب الإنضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا La CEDEAO، هو واحد القرار استراتيجي أيضا مهم جدا فهاذ السياسة الإفريقية، إيلا إن شاء الله دخل المغرب هاذ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، غادي تكون عندها نتائج إيجابية كبيرة لا على المجموعة ديال المجموعة الاقتصادية ديال دول غرب إفريقيا، ولا على المغرب في إطار الربح المشترك الذي تحدثنا عنه.



المخطط الأخضر الغابون الصناعي، أخذ الفكرة من الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، غابون الخدمات في ترحيل الخدمات، أزيد من ثلاثين خط جوي، خطوط جوية تربط المغرب، احتضان 15.000 طالب إفريقي، هاذي موارد بشرية يجب أن نستثمرها، وهذا مهم جدا، التكوين المهني. ثم تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغييرات المناخية، ونستحضر القمة التي ترأسها جلالة الملك في الكوب 22.

المغرب كما قلنا بأن 27 دولة الآن إفريقية حضرت في فاس مؤخرا تريد أن تستفيد من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في يعني الذكرى 12، هذا كذلك كله تيعطينا نتساءلو على أي دبلوماسية نريد؟ أنا السيد رئيس الحكومة، أدعو إلى التغيير في المقاربات الدبلوماسية، إفريقيا الآن أصبحت واحد الإستراتيجية ضرورية وأساسية ومهمة جدا بل أصبح المغرب الآن هو قاعدة مرور جميع الدول إلى إفريقيا، والاتفاقات اللي دّارت مع سوريا ودّارت مع الصين ودّارت مع مجموعة من الدول مؤشر على ذلك، لا بد من التغيير في المقاربة والأدوات والوسائل، نعطيك نموذج بسيط وصغير جدا، كنا في جنوب إفريقيا عندنا قائم بالأعمال مكلف بستة دول، ب8 موظفين آبدلك نريد ان نفعل الدبلوماسية الاقتصادية أو الدبلوماسية المغربية؟ لا بد من إعادة النظر في الإطار الدبلوماسي، والإهتمام به، وتوفير مناخ العمل والتكوين إلى غير ذلك... التغيير في المقاربة والأدوات إلى غير ذلك والأدوات والوسائل، ثم المؤسسة مؤسسة العلاقة بين السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة والمجتمع المدني، ثم التشاركية ثم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة واعتماد على العقلانية بدل العاطفة والحماس والتنسيق والتشاور، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب صلاح الدين أبو الغالي بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

الموضوع اللي تناقشوه اليوم هو الآفاق ديال السياسة الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بإفريقيا، ولكن هاذا الشي اللي قال السيد رئيس الحكومة اليوم احنا سمعنا ليه، طبعنا هناك سياسة ملكية التي تقوم بهذه الدبلوماسية داخل إفريقيا، هناك سياسة موازية يقوم بها البرلمان، المجتمع المدني، الشركات، يعني هناك عمل جماعي من أجل الحضور في إفريقيا. لكن إيلا بغينا نعطي النموذج الحقيقي لإفريقيا، خاصنا نتهاو في النموذج الديمقراطي ديالنا داخل البلاد، أي اعتداء على الحريات وعلى الحقوق، لا ديال الأحزاب السياسية، ولا ديال الجمعيات، ولا ديال المجتمع المدني، هذا يشوش على الوجود ديالنا داخل إفريقيا. بالتالي نحن نعتز في المغرب، بأسس وثبوت، أول هاذا الثوابت الإختيار الديمقراطي، يجب أن نعزز هذا الإختيار؛

المسألة الثانية السلم والإستقرار اللي عندنا في بلادنا نعتز به، هذه قضايا لا بد أن نحترمها ونقدرها، لماذا اختار المغرب إفريقيا؟ أولا لأن إفريقيا عمق إستراتيجي للمغرب، إفريقيا المشاريع الاقتصادية في إفريقيا تتم بواحد هي مذرة للثروة، ولكن بنكهة إجتماعية وثقافية متميزة، إفريقيا 30 مليون كيلومتر مربع، إفريقيا 54 دولة، إفريقيا نتقاسم معها التجارب، وبذلك المغرب اليوم أكبر مستثمر أجنبي في الساحل العاج، المغرب اليوم هو ثاني مستثمر بعد جنوب إفريقيا. الحمد لله المغرب الآن يستثمر في البنيات التحتية، في الإتصالات، في الطرق إلى غير ذلك... اليوم نحن نشاهد بعض المشاريع الضخمة والكبرى مثل خط أنبوب للغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب مرورا بدول غرب إفريقيا، هناك استثمارات التي تمت بمجموعة من الدول، هناك تقريبا واحد 1000 مقالة اللي موجودة في إفريقيا، هناك 1000 اتفاقية وبرتوكول التي وقعت بالحضور الفعلي لجلالة الملك نصره الله، الثلثين من الإستثمار ديال المغرب كاين في إفريقيا، أكبر مستثمر للمغرب في الساحل العاج، الغابون الأخضر خاذ الفكرة من



غيرعلاقات ولآت كذلك مصالح اقتصادية قومية ولا بد نعرفو على أنه الكل بما فيه المغرب راه ما منعزلش على المنتظم الدولي لأنه اصبح كقرية، قرية دولية صغيرة.

بطبيعة الحال رجوع المغرب للإتحاد الإفريقي هو تنويج لواحد العمل جبار ورائع وهائل وشخصي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، هاذ الجهودات اللي ماشي بدات اليوم، بدات منذ توليه العرش 99، سنة من بعد 2000 في القمة الاورو-إفريقية لجلالة الملك، أول إشارة للدول الإفريقية هو إلغاء جميع الديون ديال الدول الفقيرة الإفريقية المستحقة لدى المغرب، إذن هذاك المؤشر من تما بدات الجهودات لجلالة الملك، -الشخصية أقول مرة أخرى- باش المغرب يتوج بالعلاقات ديالو جنوب-جنوب ثم بمختلف الشراكات الثنائية اللي وصلاتنا اليوم لما يناهز ألف اتفاقية شراكة مع إفريقيا. هاذ الزيارات الملكية ما كانتش بوحدها فقط زيارات ملكية ثنائية، بل كانت كذلك مواكبة من طرف لجلالة الملك، على مستوى عدة أبعاد: مثلا الدبلوماسية الدينية لما لجلالة الملك، لأنه كتعرفو على أنه كاين واحد النوع من الزحف ديال المد الشيعي في الدول الإفريقية، وأنه راه les touaregs لا في مالي ولا في نيجيريا راه عبروا على هاذ التخوب دياهم، اليوم المساجد اللي كيتبناو، الأئمة اللي كيوكبوهم البلاد ديالنا فيما يخص مالي ونيجيريا 500 أئمة اللي كيتم التكوين دياهم.

هاذ الدبلوماسية اليوم تغيرات ما بقاتش دبلوماسية كلاسيكية ديال فتح السفارات عندنا 26 سفارة، هاذ الشي ما كافيش ما بقاتش في مفهوم العدد ديال السفارات، ولآت في الأداء والنجاعة ديال الدبلوماسية، كذلك ملي تنشوفو هاذ الإتفاقيات وتعرفو على أنه هاذ المشروع الأخير ديال مشروع ديال الغاز الطبيعي مع نيجيريا، 5000 كيلومتر غتستافد منو 11 دولة، غترجع عندو التنمية على 11 دولة، وهاذ الدول ديال غرب إفريقيا غتستافد

النائب السيد صلاح الدين أبو الغالي باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد رئيس مجلس النواب،

شكرا السيد الرئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب البرلمانين،

في الحقيقة غير بدينا تنهضو على العلاقات الدولية وبالشراكة جنوب-جنوب بان ليا السيد رئيس الحكومة، الوزراء خرجو من القاعة وخلوك بوحدهك، هاذ المؤشر هذا ما مكيطمأنش. بغيت نقول قبل ما ندخل في الموضوع اللي تيهمننا اليوم، هو أنه تكلمتي بصراحة على الثقة وفي استقلالية القضاء، ولا بد اليوم نجسو هاذ الخطاب ديال التشكيك في بعضياتنا وفي انتخابات وخصنا نرجعو الثقة ديالنا في بعضياتنا ونحن في مجلس النواب كلشي هنا نائبات ونواب برلمانين كلهم خارجين من صناديق الإقتراع، كلشي نفس الصندوق تخرج هاذ الحزب وهاذ الحزب. هاذ الخطاب ديال التشكيك في الإنتخابات اللي هي تحت مسؤولية رئاسة الحكومة ومسؤولية وزير العدل ووزير الداخلية، لا بد أن نعرفو على أنه ملي تنشكو في الانتخابات راه تنشكو في المؤسسات، وملي تنشكو في المؤسسات راه تنضرو الثقة اللي عند الأجانب في بلادنا، فالمرجو نغيرو هاذ الخطابات ديال التشكيك.

فيما يخص السيد رئيس الحكومة المحترم، الموضوع ديال اليوم لا بد اليوم نعرفو على أنه الممارسة ديال الدبلوماسية الاقتصادية تغيرت، ما بقاتش الدبلوماسية في حد ذاتها في العالم تتمارس بالطريقة الكلاسيكية، غيرت المفهوم دياها، الأوجه دياها وما بقاتش دبلوماسية عندها علاقة فقط بنسج العلاقات السياسية الكلاسيكية، الأمور تغيرات البلدان، تغيرو العالم تغير، التقلبات في العالم. احنا اليوم في المغرب حتى احنا خصنا نغيرو المقاربة تاغنا فيما يخص الممارسة ديال الدبلوماسية، لأنه الدبلوماسية ما بقاتش



رجوع المغرب لإفريقيا على مستوى الواقع والحكومات، واش كانت شي آلية ديال التنسيق ما بين هاذ الوزارات؟ واش كاين شي لجنة عابرة للوزارات؟ واش كاين شي وزارة اللي عندها شي إستراتيجية؟ احنا بالنسبة لنا في البرنامج الحكومي من غير واحد اربع جمل ديالكم ما شفناش شي إستراتيجية، ما شفننا إجراءات، ما شفننا كيفاش غاتخدمو القطاعات الوزارية، ما شفننا كيفاش حتى الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بما قلتي، السيد رئيس الحكومة، على المغرب وضع طلب في فبراير 2017 واحنا إن شاء الله الشهر المقبل غنرجعو la CEDEAO، ولكن كاين معاهدة أبوجا ديال 91 السيد رئيس الحكومة، وأنتم كنتم وزير الخارجية كتعرفو أنه معاهدة أبوجا فيها على أنه في أفق 2025 غيولي سوق إفريقي، خصكم تقولو لنا إيلا غيولي سوق إفريقي من هنا 8 سنين، أشنو هيئات الحكومة باش غنوليوا عندنا هاذ السوق الإفريقي المشترك غاتكون حاليا ما يسمى بالمجتمع الإقتصادي ديال دول غرب الصحراء من غير هذا كاين واحد المجتمع اقتصادي l'UMO فيه 8 ديال الدول ما بين 16 déjà عندهم عملة موحدة، عندهم اتحاد جمركي وعندهم zone de libre échange، أشنو هيأت الحكومة فيما يخص المغرب اللي غدا غيلتحق ب la CEDEAO، واش غتولي عندنا عملة اليوم احنا مستعدين باش تكون عندنا عملة موحدة؟ شنو هيأنا لها؟ شنو هو القوانين والتشريعات الملائمة اللي غادي تلاءمو بها هاذ النصوص القانونية؟ 2025 ما بقاتش حدود في إفريقيا، ما بقاتش des barrières ما بقات حتى حاجة، الفصل 44 من معاهدة أبوجا هذا قرار c'est terminé، معاهدة أبوجا 91 السوق المشتركة، ماذا أعدت الحكمة؟ بغيناكم تجاوبونا أشنو وجدتو باش ندخلو للسوق المشتركة؟

ثم بغيت نتكلم على الدبلوماسية الرسمية، السيد رئيس الحكومة المحترم، لا يكفي فتح سفارات، خاصنا السفراء ديالنا

من العائدات المادية ديال هاذ المشروع الطموح اللي جلاله الملك وقف عليه شخصيا.

كذلك المغرب بفضل الجهود الشخصية لجلالة الملك، اليوم من الدول الإفريقية القليلة جدا اللي تتشارك في 4 ديال القارات فيما يخص مهام حفظ السلام، المغرب البلد العربي الوحيد اللي تشارك بجانب l'OTAN الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي بعد موافقة مجلس الأمن، هاذ الجهودات كلها اللي دار جلاله الملك، هي اللي توجت المغرب بالرجوع إلى الإتحاد الإفريقي.

ولكن احنا اللي كنتساءلو في فريق الأصالة والمعاصرة، ملي كنشوفو هاذ الجهودات كاملة وتتساءلوا فين هي الحكومة؟ فين هي القطاعات الحكومية؟ كيفاش غادي تواكب الإقتصاد والإستثمار؟ وهاذ الإستثمار اللي تتكلمو عليه ديال هاذ المقاولات فين هو؟ احنا يالاه واصلين ل 7 %، 7 % ديال المبادلات التجارية ديال المغرب، 57 %: الإتحاد الأوروبي، 7 %: إفريقيا يالاه 7 بمعنى كاين un potentiel، كاين واحد الفرصة كبيرة جدا ممكن لإيا عرفنا كيفاش نستغلوها ممكن نحسنو المبادلات، الحمد لله، المبادلات ديالنا مع الإتحاد الإفريقي في 2004: 3.2 مليار ديال الدرهم، 2015 وصلنا 40 مليار ديال الدرهم بمعدل 14 % كتراد كل سنة. إذن كاين واحد potentiel، كاين واحد المؤهلات، كاين كفاءات، كاين خبرة مغربية في الطاقة، وفي الكهرباء، وفي الإنتاج واحد المجموعة ديال الميادين، ولكن خاصنا نستثمر أكثر في إفريقيا، هاذ الشي علاش قلت قبيلة كنتأسف أنه كنشوف بعض الوزراء مشاوا غادروا القاعة ملي بدينا كنتكلمو على التعاون جنوب-جنوب ما فهمتش.

ثم نسائلكم، السيد الوزير أو رئيس الحكومة المحترم، بغيناك توضح لنا الرؤية ديال الحكومة، فيما يخص التنزيل وتطبيق هاذ



السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لي الشرف أنني نتناول الكلمة باسم زملائي في فريق التجمع الدستوري، خلال أول جلسة مساءلة رئيس الحكومة عبر طبعا هاذ الجلسة التي نعتبرها مهمة جدا. وبهاذ المناسبة، لا بد ندير واحد الملاحظة باعتبار أن المواطنين متابعين هاذ الجلسة وإيلا كنبيغو بلادنا خاصنا نساهمو في تحسين الصورة ديال البرلمان، لأن الظروف ما سألحنناش باش ما نتناقشوش بمدهو ويكون النقاش البناء. احنا كنستشعرو جميع أهمية هذا الموضوع، وكنسجلو باعتزاز وبافتخار ذاك الشي اللي حققاتو الدبلوماسية المغربية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، مسترشدة بالتوجيهات الحكيمة والرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك نصره الله، واللي كتمثل طبعا في قرار عودة المغرب لبيته وعائلته الافريقية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي. كذلك الانفتاح على عدد كبير من الدول اللي طبعا لاحظناها خلال جولات صاحب الجلالة، اللي زار أزيد من 29 دولة، وهاذ الشي كييعكس ما يسعى إليه بلدنا من تكريس علاقات متميزة وإنجاز أورايش اقتصادية كبرى نسوق منها مشروع أنبوب الغاز الطبيعي الذي سيربط المغرب بنيجيريا.

السيد رئيس الحكومة،

النجاحة تفترض الإعتماد على الآلية الاقتصادية كإحدى الروافع لتقوية الحضور والإشعاع الدبلوماسي وتوسيع رقعة المساندين لقضيتنا الوطنية الأولى، هاذ التوجه طبعا يتجسد في مرافقة وفود من رجال الأعمال والإقتصاد من الطراز العالي خلال الزيارات الملكية. ومن تمة فإننا نطرح السؤال وفي معرض التعقيب

يعرفو أنه احنا راه الشركاء دياهم برلمانيون في الدبلوماسية البرلمانية، راه احنا شركاء دياهم خاصهم يستقبلونا منين بمشيو الوفود الافريقية ويعطيونا بعض النصائح، وينسقو معانا، ويقولو لينا لاش خاصنا نردو بالنا. ماشي فقط عندنا سفارات وعندنا موظفين كأكفاء جدا وخبراء في الدبلوماسية، ولكن احنا في البرلمان راه خاصهم يواكبوانا.

كذلك بغينا تعزيز الجانب الاقتصادي عند هاذ السفارات، والمستشارون الاقتصاديون شحال هاذي جميع السفارات ديال الدول المتقدمة عندهم مستشارون اقتصاديون، هل الحكومة هيئات مستشارون اقتصاديون بالسفارات؟ كذلك بغينا السفير فين ما كان في أي بلاد في العالم وخاصة افريقيا يكون وجهة افريقية للمغرب، منين كيهضر السفير كيهضر en connaissance de cause ديال جميع البنيات الحكومية، كذلك بغينا انشغالات منين كتكون البعثات الرسمية، وقتتو السيد رئيس الحكومة، كتكون زيارة الوزراء ما تيديوش معاهم المقاولين، ما تيديوش معاهم رجال الأعمال وجلالة الملك، فين ما تيمشي تيدي معاه الناس ديال la CGEM ، وتيدي معاه رجال الأعمال بغينا نعرفو واش هاذ الحكومة عندها الحس عند المقاولات؟ وماذا هيأت لهم من أجل الاستثمار في افريقيا وطمائهم لأنه كاين بعض المناطق فيها اضطرابات أمنية واضرابات، فخاصنا الحكومة تطمأنا وطمائكم جميعا، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب بدر الطاهري باسم فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد بدر الطاهري باسم فريق التجمع الدستوري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.



علما بأننا نظمنا واحد المنتدى في فاس-مكناس، وعلى هامش هذا المنتدى كان واحد اللقاء اللي أسسناه وغيكون مأسس سنويا سميتو "We African": وهو موجه بامتياز للقارة السوداء.

المجهودات التي يقوم بها المغرب من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي، من خلال المنح اللي كييعطيو للطلبة الأفارقة خاص التسهيل والدعم للمنح لأن هاذ الطلبة راهم سفراء للثقافة المغربية، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب محمد الحافظ باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد محمد الحافظ باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

والسيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في البداية، لا بد أن نترحم على الجنود الذين استشهدوا في حفظ السلام، كلنا نجمع الجهود الجبارة والشخصية التي قام بها جلالة الملك، من أجل الرجوع إلى الإتحاد الإفريقي وتطوير العلاقات بين المغرب وإفريقيا، عندما نتحدث عن الدبلوماسية الاقتصادية، فإننا نتحدث عن رافعة أساسية للعلاقات الدولية المعاصرة، خاصة وأن بلادنا تتمتع بموقع إستراتيجي باعتباره بوابة إفريقيا، والدور المنوط بنا في توطيد دعائم التعاون جنوب جنوب الذي حرص جلالته الملك على تقويته خاصة مع القارة الإفريقية، في ظل عودة بلادنا إلى بيته الإفريقي خصوصا أنه ينتظر انضمامه

على جوابكم نود أن نشير الإنتباه، إلى أن الحكومة مدعوة أكثر من أي وقت إلى وضع وتفعيل إستراتيجية متكاملة وتنسيق الجهود لتثبيت الدور الريادي الذي يتبوؤه المغرب قاريا ومن تمه نتقدم ببعض النقاط الأساسية لتندرج المقاربة في تصور ناظم وتفضي إلى أداء متناغم وحضور فعال:

أولا مفهوم الذكاء الاقتصادي كيتطلب من الحكومة الحرص على وضع واحد الآلية ديال اليقظة الإستراتيجية أو مرصد للإستثمار سيمكن من:

1- تعزيز التشبيك مع الدول الإفريقية، وسيمكن كذلك من رصد ونشر المعلومات الاقتصادية والتعريف بفرص الإستثمار المنتجة التي تحقق في نفس الآن الإسهام في المجهود التنموي للدول الإفريقية الصديقة عبر تبادل الخبرات، ومن جهة أخرى يوفر الأمان الإقتصادي للمستثمر الوطني مع ما يفترضه ذلك من عائدات للرأسمال الوطني كان عاما أو خاص؛

2- يجب التشديد على الدور المحوري الذي تضطلع به الملحقات الاقتصادية لدى سفاراتنا بالدول الإفريقية وضرورة تجويد الأداء مع مصاحبة القطاع الخاص من خلال لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال وكذا البعثات التي تنظم بعض المؤسسات والهيئات العمومية لفتح الأسواق، طبعا وجود ملحقات اقتصادية فاعلة كيساهم، وكيكون كذلك عنصر ديال الثقة بالنسبة للمستثمرين المغاربة؛

غرف التجارة والصناعة والخدمات وفق قانونها الأساسي تقوم بمهمة تمثيل مهني هاذ القطاعات لدى المؤسسات والمنظمات الدولية، طبعا هي صلة الوصل كذلك بين المستثمرين المغاربة ونظرائهم الأجانب ووجب، يعني، تجاوز الحكومة مع هاذ الغرف إيجابيا، خاص واحد التجاوب حكومي إيجابي في كل المبادرات اللي كترمي أنها تعزز العلاقات مع إفريقيا. وأحيطكم



أي دور تلعبه المؤسسات العمومية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بإفريقيا، خاصة بالنسبة لمؤسسات التسويق والترويج والرسملة والإستثمار والتجارة الخارجية والسياحة والصناعة التقليدية؟

السيد الرئيس،

متى سيتم إحداث الخط البحري بين أبيدجان والدار البيضاء؟ إلى أي مدى استطاعت الحكومة أن تهيء الظروف المناسبة لجلب السياح الأفارقة خاصة السياحة العلاجية مثلا؟ أين تأهيل المقاولات المغربية حتى تكون في مستوى التنافسية خاصة على مستوى التصدير وتمكينها من الدعم اللازم وتمكينها من الضمانات اللازمة من طرف الدولة المغربية؟ ما هي استفادة المقاولات المغربية الصغيرة والمتوسطة من اتفاقيات الشراكة المدرجة في إطار العلاقات جنوب جنوب؟ كيف يمكن أن تتحول إفريقيا إلى فرصة لخلق مناصب الشغل للمغاربة المقيمين هناك؟

السيد الرئيس،

نأمل أن تكون الحكومة في مستوى مواكبة المجهودات الملكية السامية بإفريقيا سواء على مستوى الحضور الدبلوماسي الاقتصادي أو على مستوى متابعة مشاريع البرنامج، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد النائب لحسن سكوري بإسم الفريق الحركي.

النائب السيد لحسن السكوري بإسم الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وهو ما يطرحه من تحديات ينبغي علينا ربحها.

السيد الرئيس،

فما هي إذن الخيارات الدبلوماسية التي من شأنها ضمان الظروف الملائمة لربح رهان هذه التحديات وتعزيز مكانة المغرب داخل الأسرة الإفريقية وإنجاح دور الدبلوماسية الاقتصادية في هذه القارة؟

السيد الرئيس،

ماذا أعددت من تدابير لتفعيل المئات من الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات البعد الاقتصادي التي تم توقيعها بمناسبة الزيارات الملكية للقارة الإفريقية؟ كم حجم الإعتمادات المالية التي تم رصدتها للقطاعات الحكومية المعنية بهذه الإتفاقيات؟ خاصة عندما يتعلق الأمر بقطاعات وازنة ذات بعد إستراتيجي كالصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، التجهيز والنقل وغيرها؟ هل واكبت الحكومة القطاع الخاص من أجل الوفاء بالإلتزامات المفروضة عليه في إطار الإتفاقيات المبرمة؟

السيد الرئيس،

إلى أي مدى تتوفر السفارات المغربية بإفريقيا على الإمكانيات الكفيلة لتتبع هذه الدبلوماسية الاقتصادية، بما في ذلك الملحوقون الإقتصاديون الذين يلعبون دورا أساسيا في هذا المجال؟

السيد الرئيس،

ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لتسريع وتيرة إنجاز بعض المشاريع الملكية وفي مقدمتها مشروع أنبوب الغاز الذي يربط بين نيجيريا والمغرب؟

السيد الرئيس،



من خلال نهج سياسة شاملة ومتكاملة تجاه إفريقيا والمؤسسات القارية والتجمعات الإقليمية وخاصة المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية CEDEAO.

إن المقاربة المتجددة للدبلوماسية الاقتصادية للمغرب وآفاقها توضح باللموس بأن القرار الاقتصادي بإمكانه توجيه القرار السياسي نحو المنطق والمشروعية، فاتفاقية أنبوب الغاز الذي سيمنح المغرب مكانة دولية إستراتيجية، سيجعله يستفيد من الإستثمارات الضخمة التي ستواكب المشروع، سوف يعيد الدفع إلى العلاقات المغربية النيجيرية التي كانت راسخة منذ القدم، وقد أفقدت هذه الإختراقات الدبلوماسية خصوم وحدتنا الترابية صوابهم وأدت بهم إلى فتح فصول جديدة في المواجهات السياسية والدبلوماسية بأوجه من العبث والمناورات بينما سيظل المغرب طرفا قويا ضمن معادلة يمثل فيها المشروعية والإجماع والوفاء لعمقه التاريخي.

لذا نود في الحركة الشعبية مساء لتكم السيد رئيس الحكومة، حول الآليات والمقاربات التي أنتم عازمون اعتمادها لمواكبة الإيقاع الهادف الذي أعطاه صاحب الجلالة للعلاقات مع الدول الإفريقية والتي تلامس العديد من ميادين التعاون؟ وهل هناك منهجية للتدبير المرحلي لعودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي وما يتطلبه ذلك من تنسيق والتقاءية التدخلات والمبادرات، إن على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو حتى الإداري، وذلك لضمان فاعلية الحضور الفعلي للمغرب في أجهزة اتخاذ القرار؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن للسيدة النائبة فتيحة سداس بإسم الفريق الإشتراكي.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أنا سعيد بالتدخل بإسم الحركة الشعبية في هاذ الجلسة الأولى، لكم السيد رئيس الحكومة حول تقييم السياسات العمومية في موضوع ذي أهمية بالغة، ما يقوم به المغرب اتجاه إفريقيا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة هو في الحقيقة مواصلة ربط الماضي بالحاضر عبر توطيد العلاقات المغربية الإفريقية المتجددة في التاريخ والتي كان للمغرب دور فاعل فيها، وبالرغم من انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية استمر المغرب بقيادة جلالة الملك في نسج وإرساء علاقات وشراكات إستراتيجية مع بلدان إفريقيا وتم فتح أوراش مهيكلة ومشاريع استثمارية في إطار التعاون جنوب جنوب، مقارنة رايح رايح، تروم اعتماد إفريقيا على مقوماتها الذاتية ومواردها البشرية.

كما أقدم المغرب على تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة المتواجدين بالمغرب، بمقاربة إنسانية وتضامنية، تروم الإنخراط في دعم احترام حقوق الإنسان. على مستوى الروحي والديني، تم إنشاء مؤسسة محمد السادس للأئمة الأفارقة لمواكبة وتأطير وتكوين الأئمة وترسيخ قيم الاعتدال والوسطية والتسامح والإفتتاح على الآخر والتضامن.

على المستوى الأمني، فإن المغرب يشارك دوما بقوات ملكية مرابطة بالعديد من الدول الإفريقية، في إطار جهود الأمم المتحدة لإقرار السلم في القارة. وهنا لابد من الترحم على روح الجنود الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الوقوف إلى جانب إخوانهم الأفارقة في دعم الإستقرار والأمن ببلداننا.

وتعتبر عودة المغرب إلى حظيرة الإتحاد الإفريقي شيئا طبيعيا بالنظر لهذا المسار المتميز وهذه العلاقات الخاصة مع البلدان الإفريقية، والتي يجب أن ترقى إلى الرؤية الملكية السامية



المساهمة الفعالة في مواكبة تنفيذ هذه الإستراتيجية عبر وضع آليات واضحة للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام المغربي والإفريقي والعمل على توفير مناخ أعمال آمن وحماية رأسمال المؤسسات والشركات ووضع إستراتيجية واضحة للتسويق مبنية على تكافؤ الفرص وتشغيل اليد العاملة المغربية والإفريقية، في إطار محصن عن الإنزلاقات وفي إطار الشفافية الكاملة بما يخدم مصلحة المغرب وشركائه.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، السيدة النائبة سعاد الزايري بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترائية.

النائبة السيدة سعاد الزايري بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترائية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترائية نجدد اعتزازنا الكبير بمصادقة القمة الإفريقية على طلب عودة بلادنا إلى مكانها الطبيعي في الإتحاد الإفريقي بدعم وترحيب من غالبية دول القارة، مما يؤكد الإنتصار الساطع لبلدنا في هذه اللحظة الهامة ضمن مسار معركته المشروعة والمتواصلة لتوطيد حقوقه وتحصين وحدته الترابية، نعتبر كذلك عن تثميننا العالي للمجهودات الجبارة والمبادرات الحميدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه

النائبة السيدة فتيحة سداس بإسم الفريق الإشتراكي:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم.

أود الإشارة في البداية أن مجلس النواب افتتح نشاطه بالمناقشة والتصويت على اتفاقية عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي، ويبدأ اليوم أيضا الأسئلة الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة، بسؤال حول آفاق الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا، كما أن الفريق الإشتراكي بمجلس النواب كان قد عقد في الولاية السابقة ندوة مهمة بمقر مجلس النواب بدعوة الأحزاب الإشتراكية في غرب إفريقيا حول موضوع التعاون وقضايا الأمن والتنمية في دول غرب إفريقيا، وهذا يدل على الأهمية القصوى التي تليها الأحزاب السياسية المغربية ونواب الأمة لموضوع التعاون جنوب جنوب، بما يخدم المصالح العليا للوطن وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الفريق الإشتراكي، لا يمكننا إلا أن نثمن المبادرة الملكية بالإنفتاح على إفريقيا و بالمقاربة الملكية الشاملة التي اعتمدها جلالته في التعاطي الثقافي والإقتصادي والاجتماعي والإتفاقيات المهمة التي تكلمتم على وصولها الآن، التي غتوصل للبرلمان والذي سيتم يعني يمكن الآن أن تقدم إلى البرلمان لمناقشتها والتصديق عليها وإمكانية العمل بها، ورغم المحاولات الفاشلة لخصوم المغرب لعزله عن محيطه الإفريقي، إن إستراتيجية التعاون جنوب جنوب ومقاربة رابح رابح لا يمكنها إلا أن تخلق روابط جديدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وعلى الحكومة



السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب على التعقيبات في ما تبقى من الوقت.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا لجميع الأخوات والإخوان الذين تدخلوا، وأريد أن أشير في البداية إلا أن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة الذين غادروا أولا إما بسبب جلسة الأسئلة الشفوية في مجلس المستشارين وإما لاستقبال وفود إفريقية بالمناسبة، لأن رئيس البرلمان الغاني موجود في المغرب، وكان قد استقبله السيد الرئيس واستقبلته أنا شخصا أمس ونظمت له لقاءات مع بعض القطاعات التي رغب في تنظيمها وعندو غير اليوم فقط، وغدا غادي يمشي للدار البيضاء وبعدها سيسافرون، فلذلك بعض الإخوان الوزراء وكتاب الدولة نظمنا لهم في إطار السؤال الذي طرحتموه تفعيلا له في الواقع.

عدد من الملاحظات التي قيلت نرحب بها بطبيعة الحال، حنا من واجب الحكومة يواكب هاذ الإستراتيجية، من واجب الحكومة نفعلو جميع الإتفاقيات اللي توقعت أمام جلاله الملك، من واجب الحكومة نبحثو على حلول للإشكالات التي يعني تعترض عدد من الفاعلين الإقتصاديين المغاربة في إفريقيا سواء كانوا مؤسسات عمومية أو كانوا خواص.

المحاور ديال التدخل تحدثت عليها اللي هي:

أولا - المصادقة على الاتفاقيات ووضع برامج تنفيذ لهذه الاتفاقيات؛

ثانيا - تأهيل النسيج الإقتصادي الوطني ومواكبة المقاوله الوطنية المغربية؛

الله، اتجاه بلدان القارة الإفريقية التي حضيت ولا تزال تحضى بتقدير كبير نابع من الإلتزام الصادق لبلدنا بعقد شراكات قوية في كافة المجالات، ما جعله يكرس سمعته ويرتقي بمكانته المتميزة في الساحة الإفريقية، وما بدأ تنفيذ المغرب لالتزامه بربط نيجيريا والمغرب بأنبوب غاز يمر عبر إحدى عشر دولة غرب إفريقيا إلا دليل قاطع على تنفيذ المغرب لالتزاماته اتجاه قارته الأم، وهو ما سيكون له انعكاسات جد إيجابية بخلق فرص استثمارية وتنموية في المنطقة الشيء الذي يجعلنا نتفهم شيئا ما الإنزعاج الكبير والتشويش المتعمد من قبل بعض الأطراف الجارة الجزائر التي ترى في نجاح هذا المشروع الضخم بداية تشكل أرضية لتحقيق التكامل والاندماج الطاقى والإقتصادي لبلدان القارة الإفريقية.

السيد الرئيس،

لقد وصل المغرب إلى درجة أصبح معها بالإمكان توسيع حضوره الإقتصادي والإستثماري وفتح آفاق جديدة، خاصة على مستوى القارة الإفريقية وإعطاء نفس جديد للمقاولة المغربية المتوسطة والصغرى بهدف جعلها في مستوى الرهانات والتحديات المطروحة، والحكومة اليوم، السيد الرئيس، مطالبة بمواكبة هذا التوجه والحرص على جعل السوق الإفريقية من ضمن اهتمامات القطاع الخاص المغربي، هي مناسبة كذلك السيد رئيس الحكومة، نود من خلالها معرفة حجم الإستثمارات الموجهة نحو القارة الإفريقية وكذا آجال بلورتها ومجالات ومكان توطينها.

السيد الرئيس،

لقد نجح المغرب في تنويع الشركاء الإستراتيجيين للمملكة بقارتنا الأم إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي وكذا انفتاح بلادنا على فضاءات سياسية واقتصادية كبرى مثل روسيا والصين والهند وغيرها، ويتعين علينا اليوم التوجه نحو دول أمريكا اللاتينية كفضاءات جديدة من شأنها تقوية وتعزيز مكانه المغرب.



طالب إفريقي في المغرب، فيهم 90 % بمنحة من الدولة المغربية، هذا جهد كبير، ماشي جهد اليوم فقط، إنما جهد ديال عقود من الزمن تراكمت تدريجيا إلى أن وصلت لهذا المستوى وربما خاصنا نديروا جهد أكبر ولكن ثانيا المغرب راه عنده إمكانيات في إطار الإمكانيات دياله، كيدير جهده في إطار الإمكانيات دياله، وبالمناسبة هذا ما كنتنا بروش ضياع، هاذ الأفرقة خوتنا وبجال الأبناء ديالنا حتى هم كيستحقوا كل خير والأبناء ديال المغرب أكثر يستحقون كل خير أيضا، ولذلك هناك توازن والأغلبية ديال هاذوا أصبحوا أطر في إفريقيا أصبحوا رسل ديال المغرب في إفريقيا، الأغلبية ديالهم ولذلك كثير ما نلتقي مع وزير إفريقيا نجده درس في المغرب، مع مسؤول أمني في إفريقي نجده درس في المغرب، مع وهكذا بزاف تيجيونا سفراء أفرقة معتمدين هنا في المغرب تنلقاوم درسوا في المغرب، كيعرفوا المغرب مزيان، وأحيانا كيهضروا بالدرجة، فلذلك هاذ الجهد اللي كيدير المغرب هو جهد كيستافدوا منه جميعا، الربح المشترك كما قلنا في البداية راه هو ماشي كلمة هذيك رابح رابح أنا كنترجمها الربح المشترك أحسن، باش ما نترجموش حرفيا من الإنجليزية أو من الفرنسية، هو هاذاك الربح المشترك راه هو هذا الحقيقة ديال طبيعة التعاون ديال المغرب مع إفريقيا، إذن هو نموذج مغربي في التعاون الدولي فيه الشمولية والتكاملية في مختلف المجالات فيما يخص التعاون هاذي النقطة الأولى؛

النقطة الثانية المقاولون المغاربة في إفريقيا هناك محاولة للمواكبة، راه جميع المؤسسات ومنذ سنوات ماشي اليوم كتقوم بجهود، كتقوم بمعارض في إفريقيا كتقوم بمرافقة المستثمرين إلى إفريقيا، وزارة الخارجية بطبيعة الحال مستعدة واليوم عندنا كاتبة الدولة في الخارجية متخصصة في العلاقات الاقتصادية بالمناسبة وخدمات مع إفريقيا، فلذلك التعيين ديالها ما جاش عبث، جاء لأن هي باش حتى هي تكون جزء في مواكبة هاذ الإستراتيجية ودعمها،

ثالثا - الترويج والتعريف للإقتصاد الوطني وأيضا التنسيق، راه حضرت على التنسيق، عندنا آلية التنسيق بطبيعة الحال، عندنا آلية التنسيق كتجمع جميع البرامج وكتابع مع القطاعات الحكومية، وكما قلت هناك قطاعات حكومية منذ اليوم الأول وهي تتحرك لأن داك الشي مرقم، داك الشي فيه يمشي فيه مواعيد، لأن إيلا كتخدم مع دول أخرى، إيلا انت بغيتي تراخي شوية الآخر عندو حتى هو إكراهات ويجب أن تستجيب على حسب البرامج الزمنية التي حددت أول مرة، فلذلك هاذ القضية راه القطاعات واخذينها بجد ونحن في رئاسة الحكومة نتابع عدد من هذه البرامج.

أريد أن أشير بمذا المناسبة تفاعلا مع كثير من الأمور التي ذكرها الأخوات والإخوان النواب المحترمين:

أولا - النموذج المغربي متميز في علاقته بإفريقيا وعندو خصوصيات؛ أولا نموذج علاقة المغرب بإفريقيا علاقة شمولية، ليست اقتصادية أو تجارية محضة هي بدأت منذ قرون بمعنى تاريخية هي عندها جوانب ثقافية وحضارية ودينية مهمة، ولذلك كثير من الشعوب في إفريقيا كتستقبل جلالة الملك كأمر المؤمنين وليس فقط كملك المغرب، وكترجوا من النموذج الديني ديال الترشيح الديني وتكوين الأئمة في المغرب أن يستفيدوا منه، ولذلك اليوم هناك العديد من الدول اللي عندها أئمة كيتكونوا في المغرب وتوقعات في هذا المجال اتفاقيات أمام جلالة الملك، وهاد الشي خذا إذن هو علاقة أكبر ممن مجال العلاقة الاقتصادية، إضافة إلى الجوانب السياسية، الجوانب الدبلوماسية، الجوانب الثقافية التي نتمم بها كثيرا، وفي هاذ المجال لا بد أن أشير إلى أن المغرب قام بواحد الجهد كبير ذاك الشي اللي ذكرنا بعض السادة النواب أنا أعني به، لأنني كنت وزير الخارجية كنت أنا المسؤول على الوكالة المغربية للتعاون الدولي وكنا مواكبين هاد المشاريع ديال استقبال الطلبة المغاربة ومواكبة البرامج ديال تأهيل الكفاءات الإفريقية في المغرب، وأيضا الحضور في إفريقيا واليوم عندنا أكثر من 13 ألف



متافق معاكم، خاص إستراتيجية في هاذ المجال باش نمكنو هاذ المؤسسات ديالنا تكون قادرة على الإستجابة لهذا الطلب الموجود.

لا شك أنه كما أشار بعض السادة النواب المحترمين، أن الإتفاقيات اللي توقعت أمام جلالة الملك الأخيرة، في المغرب مع الإخوان ديال نيجيريا حول أنبوب الغاز وحول التعاون في مجال الأسمدة، هاذي اتفاقيات إستراتيجية مهمة جدا، مهيكلة للعلاقات الإقتصادية في المنطقة، غادي يكون عندها واحد الدور إستراتيجي كبير إلى تمت بطبيعة الحال الآن هاذ السنة المقبلة غادي تكون سنة ديال الدراسات، ومن بعد غادي نمشيو مرحلة بمرحلة، إن شاء الله نتمناو أن هاذ الشي يوصل للنهاية ديالو ويكون ناجح، لأن إيلا نجح غادي يكون لمصلحة المنطقة كلها، غتستفد منو على الأقل 12 دولة إفريقية اللي غادي يمرر الغاز بجوارها، كلهم غادي يستفادو منها، وأيضا ستستفيد منها الساكنة في نيجيريا وفي المغرب، ولكن هذا واحد المشروع إستراتيجي.

أيضا أشير إلى أنه شركة الطيران، الخطوط الملكية المغربية قام بواحد الجهد كبير في السنوات الأخيرة، اليوم عندنا ربط الطيران بين الدار البيضاء وحوالي 40 وجهة إفريقية، وهدى راه شبكة ماشي سهلة، إيلا قلصنا في شي جهة أخرى باش نقويو الجهة ديال إفريقيا، فهذا أيضا باش يسهل العلاقات مع إفريقيا، باش يسهل المقابلة المغربية والمستثمرين المغاربة والشركاء الإقتصاديين ديالنا في إفريقية التعاون والحركية، باش تكون الدار البيضاء ويكون المغرب واحد المحور ديال العلاقات مع مختلف دول العالم، صحيح أنه خاصنا على المستوى الجودة وعلى مستوى الإستقبال نظورو الخدمات في مطار الدار البيضاء، وأيضا في المطارات أخرى، هاذ الشي من بين البرامج اللي كنهتمو بها كثيرا وإن شاء الله غادي نحاولو نظوروها في المستقبل القريب.

فلذلك كاين هناك إستعداد للمواكبة والمؤسسات المعنية مستعدة لاستقبال هذه المقاولات وهؤلاء المستثمرين وأيضا السفارات الإفريقية والسفراء على حد علمي تحت تصرفكم السادة والسيدات النواب وتحت تصرف أيضا جميع المغاربة، ولكن بالخصوص المقاولات والمستثمرين تحت تصرفهم لدعمهم لإعطاء الخبرة ديالهم والمعرفة ديالهم بالساحة الإفريقية والعلاقات ديالهم، وهاذ الشي قمنا به راه أنا باش كنت وزير خارجية تندخلوا عند الرئيس باش نحلوا إشكال اللي تعقد لأن ما بقاش قدو الأجهزة العادية يحلوه، عند رئيس دولة إفريقية كتقول له راه وقع المشكل كبير وراه المستثمر عنده إشكال إلخ أو تندخل عند وزير إلخ باش يمكن نحلوا إشكال عندما يتعقد بشكل أنه يشكل خطر على مستثمر أو على مقاول، وهذا واجب، واجب الدولة المغربية وواجب الوزارة المعنية وواجب السفارات والسفراء المعنيين وعلى حد علمي كيقوموا بهذا الواجب، وإيلا كاين شي حاجة نعاونوا فيها راه ما كاين حتى شي مشكل لأن هذا مهمة الدولة ماشي شي حاجة أخرى، بطبيعة الحال ما غندخلوش في المنافسة ماشي هنا باش ندعمو القطاع الخاص ماليا، ولكن باش نسهلو إشكالات الإدارية والسياسية إن وجدت. بطبيعة الحال حنا كندأكرو على أغلب دول إفريقيا اللي كتعرف الإستقرار، الحمد لله عموما مستقرة، كتعرف تطور ديمقراطي، يعني محترم ومعتبر، كتعرف التقدير ديال المغرب، جميع الشعوب الإفريقية كتقدر المغرب والجهود ديال المغرب والريادة د جلالة الملك إلى آخره. فلذلك المقاولات اليوم عندها فرصة ذهبية أنها الحمد لله كتلقى الصيت ديال المغرب أمامها.

السياحة مرحبا بإخواننا الأفارقة ببلدهم، السياحة العلاجية بدأت فعلا بدأت، الخدمات الصحية في المغرب كييجيو ليها عدد كبير من الأفارقة، وكاين مؤسسات علاجية مغربية معروفة في إفريقيا وذات كفاءة عالية، ولكن هاذ الشي محتاج إلى تطوير، أنا



أنا أعدكم بأن هنا حنا غادي نعطيو لهاذ العلاقة مع إفريقيا أهمية كبيرة وغادي نواكبوها على قدر الجهد ديالنا، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون هي معبئة لهذا الموضوع ومختلف الدبلوماسيين معبئين ليه، وأيضا الوزارات المعنية بمختلف أنواعها، أي وزارة عندها علاقة بشي اتفاقية توقعات أمام جلالة الملك هي تعبئت لهذا المجال وغادي نديرو جهدنا إن شاء الله، غنديرو واحد الخلية خاصة للمتابعة ومتابعة تنفيذ تلك المشاريع على الأرض مركزيا، إضافة إلى المتابعة التي تتم قطاعيا، شكرا جزيلًا لجميع السادة النواب المحترمين الذين شاركوا في هذه الجلسة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، وشكرا للسيدات والسادة النواب، رفعت الجلسة.

هذه إذن أهم المحاور، بقات القضية ديال اتفاقية أبوجا اللي شار ليها السيد النائب المحترم، صحيح هاذي كانت اتفاقية أبوجا، وهي كتهدف إلى يكون هاذ السوق الإفريقية المشتركة، نحن بصدد الدراسة ديال هاذ الإتفاقية، أولا فين وصلات؟ هي غير غتبدا ماشي غتفتح السوق الأوروبية واحد النهار، مرة واحدة، لا، إنما ستبدأ وفق مراحل، وأظن بأن المغرب مؤهل أكثر من أغلب الدول الأخرى في الدخول إلى هذه السوق، الإشكال ما غاديش يجي من عندنا حنا، لأن حنا الإقتصاد ديالنا فيه واحد على مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية، على مستوى تنافسية الإقتصاد الوطني، على مستوى تنافسية المقاول، لأن هذي إشكالات اللي كتطرح فيما يخص فتح الإقتصاد، بالنسبة للمغرب اللي عندو اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية لن يعجزه اتفاقيات التبادل الحر مع الدول الإفريقية، فالإستعداد ماشي غادي يكون..، يعني النقص ما غادي يكونش جهة المغرب وإنما خاص الاستعداد يكون أيضا من جهة الدول الأخرى وغادي يكون هاذ الشيء تدريجيا لأن ماشي كل شي مستعد، غادي يكون ديك الشيء بشوية بشوية، وهاذيك المراحل ديال وضع هاذ الإتفاقية حيز التنفيذ هي اللي غتمكن جميع الشركاء من أن يتأهل إقتصادهم أكثر ليصبح قادرا على المنافسة، وبالتالي الدخول في هاذ السوق الإفريقية المشتركة التي، أنا أظن، بأن المغرب ما عندو حتى شي عائق ذاتي سياسي ولا دبلوماسي، ولا شيء آخر باش ينضم ليها عندما تكون إفريقيا موجودة، وإلا لما طلب بالإنضمام إلى CDEAO، يعني المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وهو يظن بأن إنضمامه إلى هذه المجموعة الاقتصادية سيكون ربح للمجموعة، إضافة نوعية للمجموعة وإضافة نوعية أيضا للمغرب، في إطار هاذ النموذج دائما اللي كنهضرو عليه ديال الشراكة اللي هي الشراكة اللي فيها الربح المشترك.